



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٢ البرلمانات بعد الجائحة



© الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٢

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر وعدم إدخال أي تغييرات. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات المصنف.

ردمك: 978-92-9142-859-5

صورة الغلاف: الأمانة العامة لبرلمان فيجي، السيدة جانيت إمبسون،
في جلسة هجينة افتراضية للبرلمان في حزيران/يونيو ٢٠٢١. © برلمان فيجي

التصميم وال قالب: Samuel Saad, Graphisme

طُبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

المحتويات

٣	تهيد
٤	شكر وتقدير
٥	ملخص عملي
١٠	المقدمة
١٢	الاستجابة البرلمانية للجائحة
١٣	البرلمان الافتراضي
١٤	أساليب عمل جديدة
١٥	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود
١٦	المشاركة العامة
١٩	المشهد الاستراتيجي الجديد
٢٠	التحديث والتحول الرقمي
٢٠	الاستراتيجية الرقمية
٢١	نشأة «البرلمان كخدمة»
٢١	الأمن السيبراني
٢٣	التغيير المستديم في العمليات البرلمانية
٢٣	تغيير الإجراء لتمكين الجلسات الافتراضية
٢٥	أساليب التصويت
٢٦	العمل عن بُعد للموظفين البرلمانيين
٢٧	ملاك الموظفين
٢٨	أولويات البرلمان في المستقبل
٢٩	التعلم من الجائحة
٢٩	ضمان استمرارية البرلمان
٢٩	تعزيز القدرات الرقمية
٣٠	استدامة الابتكار
٣٠	التوصيات

التذييلات

٣٢	
٣٢	التذييل ألف - البرلمانات التي تعقد جلسات عن بُعد
٣٤	التذييل باء - البرلمانات المشاركة في البحث
٣٥	التذييل جيم - تصميم البحوث
٣٥	استقصاء للبرلمانات
٣٧	مجموعات النقاش
٣٧	التذييل دال - سلسلة تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي

تمهيد

يأتي نشر تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٢ بعد فترة من الاضطراب الكبير الناجم عن جائحة كوفيد-١٩. وعلى الرغم من أن التقرير السابق لعام ٢٠٢٠ تناول الاستجابات الفورية للبرلمانات، فإن طبعة هذا العام تتناول وضع البرلمانات اليوم والدروس المستفادة للمستقبل.

ويظهر التقرير تسارعاً مطرداً في استخدام الأدوات الرقمية على مدى العامين الماضيين ويرسم صورة للبرلمانات التي تغيرت بسبب الجائحة. إذ أصبحت البرلمانات أكثر ابتكاراً ومرونة، مع تزايد الاعتراف بأهمية الاستراتيجيات الرقمية. وأصبحت البرلمانات تلجأ أكثر إلى الوسائل الإلكترونية؛ إذ بات العديد منها يعقد جلساته عن بُعد، ويجيز للموظفين العمل من المنزل، ويجيز استضافة البيانات والتطبيقات على المنصات السحابية. واليوم أضحت الأدوات الرقمية جزءاً لا ينفصم عن نسيج البرلمانات يقبله النواب ويثقون فيه أكثر مما سبق.

وقد سعت التقارير السابقة إلى توجيه رسالة قوية بشأن أهمية التعاون والدعم بين البرلمانات. ويوضح هذا التقرير كيف كان مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي رابطاً حيويًا وحافزاً لدعم التحول الرقمي على مدى الأزمة.

ويوصي هذا التقرير بأن تتعلم البرلمانات من تجاربها وتجارب غيرها في ظل الجائحة عن طريق استقصاء رسمي، ويقترح إعداد الأطر القانونية اللازمة لأي أزمات مستقبلية. فقد حان الوقت للبرلمانات لاغتنام فرص التحول الرقمي بضمان أن يكون التحول الرقمي محور تركيز القيادة العليا والنواب.



مارتن تشونغونغ

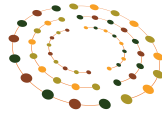
الأمين العام

الاتحاد البرلماني الدولي

شكر وتقدير

أعدّ هذا التقرير مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي. وقد كتبه الدكتور أندي ويليامسون بدعم ومساعدة كبيرين من السيد أندي ريتشاردسون والسيد أفيناش بيخا. ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن امتنانه لمضيفي وأعضاء محاور المركز على دعمهم، ولا سيما لفابيو لا باراهونا من مجلس النواب في شيلي على إدارة مجموعات النقاش باللغة الإسبانية.

ونحن ممتنون، كما هو الحال دائماً، للدعم والمساعدة المقدمين من رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات. ونحن مدينون للعديد من الموظفين البرلمانيين الذين أكملوا الاستقصاء، وشاركوا في مجموعات النقاش، وأتاحوا معارفهم وخبراتهم للمركز على مدى العامين الماضيين. ونود أن نشيد بالبرلمانيين والموظفين البرلمانيين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني الذين ساهموا في مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي الذي عُقد عبر الإنترنت في حزيران/يونيو ٢٠٢١.



INTER PARES
Parliaments in Partnership
EU Global Project to Strengthen the Capacity of Parliaments



وقد أنتج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، بالشراكة مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، كجزء من برنامج INTER PARES: البرلمانات في شراكة، المشروع العالمي للاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرات البرلمانات. والاتحاد البرلماني الدولي هو وحده المسؤول عن محتويات هذا التقرير التي لا تعرب بالضرورة عن آراء الاتحاد الأوروبي.

ملخص عملي

رسم تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠٢٠ صورة للبرلمانات التي تمر بمرحلة من الابتكار والتعلم القسريين كي تعتمد سريعاً أساليب جديدة للعمل تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويهدف البحث الذي قام عليه هذا التقرير لعام ٢٠٢٢ إلى فهم ما إذا كانت البرلمانات قد تغيرت وكيف تغيرت بسبب جائحة كوفيد-١٩، وتحديد السبل التي تنتهجها للتحديث وبناء قدرتها على الصمود. ويبرز التقرير المكاسب الاستراتيجية المحققة ويعزز الاستنتاج السابق وهو أن الجائحة كانت حافزاً للممارسات الرقمية الجديدة والتحويلية. وعلى الرغم من عودة البرلمانات إلى أساليب العمل المعهودة وغير المدفوعة بالأزمات، فقد ظلت العديد منها متغيرةً بسبب تجاربها. ومن الناحية السلبية، كشفت الجائحة أيضاً عن التحديات التي تواجهها البرلمانات التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتعميم أساليب عمل جديدة أو للاستثمار في المنصات والخدمات الرقمية المعقدة.

لقد تغيرت البرلمانات بسبب تجاربها في ظل الجائحة.

واستند البحث، الذي أُجري في عام ٢٠٢٢، إلى استقصاء شمل ١٢٣ برلماناً وأفرقة نقاش تضم موظفين من ٣٧ برلماناً. وخلص إلى أن تأثير جائحة كوفيد-١٩، بعيداً عن كونه مؤقتاً، كان حافزاً للتغيير وأدى إلى إمكانية إجراء تحسينات مستمرة وتدرجية في طريقة عمل البرلمانات. والابتكار والقيادة القوية والرؤية الاستشرافية ضرورية للحفاظ على هذا التغيير.

ولقد أظهرت الأدوات الرقمية أهميتها المحورية للبرلمانات التي تريد أن تصبح أكثر مرونةً واستجابةً للظروف المحيطة بها. ولقد غيرت البرلمانات التي اختارت الابتكار طريقة عملها تغييراً جذرياً باعتماد التكنولوجيات الجديدة وأساليب العمل عن بُعد. وقد ساعدها ذلك على مواصلة العمل في ظل الأزمة، وزيادة كفاءتها وفعاليتها، وتحقيق مكاسب سريعة من حيث استخدامها للأدوات الرقمية. وقد سار الابتكار جنباً إلى جنب مع التبادلات بين الأقران والروابط مع البرلمانات الأخرى في تلك الفترة.

أصبحت البرلمانات أكثر ابتكاراً ومرونةً وقدرةً على الصمود.

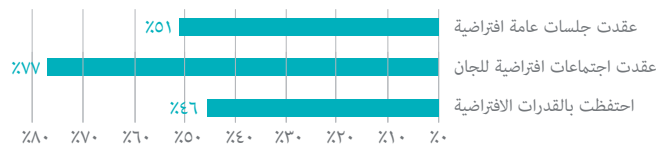
وأفاد سبعة وثمانون في المئة من البرلمانات المشمولة بالاستقصاء بأنها زادت من قدرتها على الصمود وأن التكنولوجيات الرقمية اكتسبت أهمية وبات ينظر إليها على أنها ذات أهمية استراتيجية لمستقبل البرلمان. وأفاد ثمانون في المئة من البرلمانات بأن النواب باتوا يثقون أكثر في الأدوات الرقمية، واتفق ٨٨ في المئة على أن النواب يتقبلون بشكل متزايد أساليب العمل الجديدة. ولقد تغيرت الثقافة البرلمانية وأساليب العمل بشكل دائم بالنسبة للكثيرين. وظلت خيارات العمل المرنة وبات التركيز على الابتكار أقوى، حيث أصبحت ٨٤ في المئة من البرلمانات أكثر ابتكاراً. وبالنسبة للبرلمانات التي لم تستجب للجائحة، فلم تتغير بتاتاً أو شهدت تغيرات طفيفة. وهي الآن معرضة لخطر التخلف عن الركب والعجز عن استخلاص الدروس اللازمة لتعزيز قدرتها على الصمود في المستقبل.

عقدت أكثر من نصف البرلمانات جلسة عامة عبر الإنترنت،

وعقدت أكثر من ثلاثة أرباع البرلمانات اجتماع لجنة عن بُعد.

وقد شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدماً مطرداً وكبيراً، ولكن الجائحة عجلت بهذا الاتجاه، وأدخلت التكنولوجيات الرقمية بقوة أكبر في نسيج البرلمانات. ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٠، عقدت أكثر من نصف البرلمانات المشمولة بالاستقصاء (٥١٪) جلسة عامة عبر الإنترنت، وعقدت أكثر من ثلاثة أرباع البرلمانات (٧٧٪) اجتماع لجنة عن بُعد. ويعتزم ٤٦ في المئة منها الاحتفاظ ببعض القدرات الافتراضية على الأقل، وسيستمر البرلمان الافتراضي في التطور، ولا سيما بالنسبة للجان.

الشكل ١ - البرلمانات الافتراضية منذ آذار/مارس ٢٠٢٠ (العدد = ١٢٣)



وتريد البرلمانات العودة إلى الاجتماعات الحضورية، وهو ما يحدث مع استقرار الجائحة. ولكن حتى تلك البرلمانات تغيرت وإن كان ذلك فقط من حيث قدرتها على الاستجابة للأزمات بسرعة أكبر بكثير من ذي قبل. وكان استخدام أدوات العمل عن بُعد للجان توجهاً واضحاً قبل الجائحة ولكنه تسارع كثيراً بسبب الجائحة. ومن المرجح أن يستمر هذا التوجه لأن هذه التكنولوجيات توفر فوائد عديدة للبرلمانات مع عدد أقل من الجوانب السلبية المشهودة في الجلسات العامة عبر الإنترنت.

وأصبح العمل عن بُعد للموظفين مقبولاً أكثر ويُنظر إليه على أنه مفيد وجزء من تركيز أقوى على التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية وعلى الكفاءة. وبالنظر إلى المستقبل، فإن البرلمان الافتراضي وتحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي هي الأولويات القصوى. ويتجلى ذلك التوجه في زيادة استخدام التكنولوجيات السحابية والبرمجيات كخدمة (SaaS) وتغيير أماط الإدارة والمشتريات والدعم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووفقاً للمشاركين في البحث، فإن هذه الأهداف الاستراتيجية مدعومة بالحاجة إلى العمل عن بُعد، وتعزيز الأمن السيبراني، وزيادة مشاركة الجمهور، وزيادة تدريب المستخدمين، وزيادة تدفقات العمل الرقمية (مثل تلك التي تدعم الإدارة التشريعية والتصويت عن بُعد).

وفي ضوء هذه النتائج، يُقدّم التقرير خمس توصيات للبرلمانات من أجل العمل على أعلى مستوى. ويتطلب ذلك توافقاً سياسياً وقيادة الإدارة العليا:

- ١- إجراء استقصاء رسمي لاستخلاص الدروس من الجائحة وإعداد البرلمان للمستقبل:
 - ١-١ تقييم الاستجابة البرلمانية للجائحة.
 - ٢-١ استعراض الإجراءات، بما في ذلك كيفية تغير عمل النواب وتأثير ذلك في المشاركة العامة.
 - ٣-١ استعراض الممارسات في مجالات المشاريع والمشتريات وتطوير الأنظمة.
 - ٤-١ استعراض ممارسات العمل عن بُعد.
 - ٥-١ جمع الأدلة من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك البرلمانات الأخرى.
 - ٦-١ تبادل نتائج الاستقصاء مع البرلمانات الأخرى.
- ٢- ضمان استعراض الإطار القانوني، بما في ذلك الدستور والتشريعات والنظام الداخلي، وتعديلها عند الضرورة، مع التركيز على بناء قدرة البرلمان على الصمود في وجه حالات الطوارئ المستقبلية.
- ٣- إجراء تقييم للقدرات الرقمية واستعراض لتخطيط استمرارية الأعمال.
- ٤- استعراض الاستراتيجية الرقمية/الخطة الاستراتيجية للبرلمان وتحديثها لإدماج الحاجة إلى اتباع نهج رفيع المستوى وأكثر شمولية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الاتجاهات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرلمانية والحاجة إلى الاستعداد لحالات الطوارئ في المستقبل.
- ٥- إيفاد كبار الموظفين للمشاركة في أنشطة تبادل المعرفة البرلمانية، ولا سيما عن طريق مركز الابتكار في البرلمان، من أجل التعلّم من البرلمانات الزميلة وتبادل الخبرات مع الأقران.



قاعة الجلسات العامة للبرلمان.
© برلمان النرويج

- الشكل ١ - البرلمانات الافتراضية منذ آذار/مارس ٢٠٢٠ (العدد = ١٢٣) ٥
- الشكل ٢ - أصبح البرلمان أكثر ابتكاراً (العدد = ١٠٨) ١٢
- الشكل ٣ - الجلسات العامة واجتماعات اللجان عن بُعد (العدد = ١٢٣ [٢٠٢٢]، ١١٦ [٢٠٢٠]، ٦٤ [حزيران/يونيو ٢٠٢٠]) ١٣
- الشكل ٤ - الأعضاء أكثر تقبلاً لأساليب العمل الجديدة وأكثر ثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (العدد = ١١٢) ١٤
- الشكل ٥ - المشاركة العامة في عمل البرلمان (العدد = ١١٧) ١٧
- الشكل ٦ - الاهتمام مقابل فرص المشاركة العامة (العدد = ١١٦) ١٧
- الشكل ٧ - أهمية المشاركة العامة للبرلمانات (العدد = ١١٦) ١٨
- الشكل ٨ - كيف تأثر التحديث بالجائحة (العدد = ١١٤) ٢٠
- الشكل ٩ - أساليب التصويت (العدد = ١٢١) ٢٦
- الشكل ١٠ - الأولويات العليا للبرلمانات بحسب المجال المواضيعي (العدد = ٣٣٧) ٢٨
- الشكل ١١ - الردود على الاستقصاء بحسب نوع المجلس البرلماني (العدد = ١٢٣) ٣٦
- الشكل ١٢ - التوزيع الجغرافي للمجيبين على الاستقصاء (العدد = ١٢٣) ٣٧
- الشكل ١٣ - مستويات دخل المجيبين على الاستقصاء (العدد = ١٢٣) ٣٧

الجدول

١٣	الجدول ١ - نوع الجلسة الافتراضية (العدد = ١٢٣)
١٤	الجدول ٢ - الجلسات الافتراضية بحسب المنطقة (العدد = ١٢٣)
١٥	الجدول ٣ - استمرارية الأعمال والمرونة (العدد = ١١٣)
١٨	الجدول ٤ - اتصال النواب بالجمهور (العدد = ١١٧)
	الجدول ٥ - التغييرات المطلوبة لإدخال العمل عن بُعد (تقرير عام ٢٠٢٠؛ العدد = ٧٣)
٢٤	
٢٤	الجدول ٦ - عدّلت القواعد البرلمانية (العدد = ١٢٢)



امرأة من السكان الأصليين تتصل
عن بعد عبر منصة للتداول
بالفيديو بجلسة استماع عامة في
عام ٢٠٢١.
© مجلس النواب البرازيلي

المقدمة

مرحباً بكم في الطبعة السابعة من تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي الذي يتناول التأثير المستمر لجائحة كوفيد-١٩ في البرلمانات، ويستند إلى الدروس المبكرة المستفادة من الجائحة التي شكلت جزءاً من تقرير عام ٢٠٢٠. وبدلاً من إعطاء التقييم الواسع تقليدياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرلمانية، يركز هذا التقرير على نطاق أضيق عمداً. وهو يسعى إلى إبراز تأثير الاضطراب الكبير الذي شهدته البرلمانات في الآونة الأخيرة والذي أدى إلى مستويات استثنائية من الابتكار والتحديث السريعين. وأشار تقرير عام ٢٠٢٠، الذي نُشر في منتصف عام ٢٠٢١، إلى أنه بعد مرور عام على بداية الجائحة، بدأت البرلمانات في تكييف واعتماد بعض المكاسب الاستراتيجية التي تبينَت. وذكر أن هذا الوضع، على الرغم من صعوبته، يمكن أن يكون حافزاً لظهور ممارسات رقمية جديدة وتحويلية. ووفقاً للتقرير، ستكمن الصعوبة في إرساء أسس جديدة يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

ويبحث تقرير عام ٢٠٢٢ ما إذا حدث ذلك، وكيف تغيرت البرلمانات بسبب جائحة كوفيد-١٩، وما إذا كانت البرلمانات أكثر مرونةً وابتكاراً نتيجةً لذلك. وينظر في تأثير التكنولوجيات الرقمية في الطريقة التي تعمل بها البرلمانات، ليس فقط من حيث فوائدها ولكن أيضاً في طريقة تحديها للتقاليد وتحويلها للإجراءات وتأثيرها في الموارد. وهذا التقرير موجّه إلى جميع البرلمانات: أي تلك التي اعتمدت الابتكار الرقمي، وتلك التي تتخذ خطوات مبدئية على طول الطريق نحو مستقبل أكثر رقمية، وتلك التي لم تفعل ذلك بعد.

وقد نُشر أول تقرير للبرلمان الإلكتروني العالمي في عام ٢٠٠٨، ويُنشر تقرير جديد كل عامين منذ ذلك الحين باستثناء انقطاع قصير في عام ٢٠١٤. ورُكزت السلسلة دائماً على العلاقة بين البرلمانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرغم من أنه بحلول تاريخ نشر الطبعة الخامسة في عام ٢٠١٨، أصبح من الواضح أن مفهوم البرلمان الإلكتروني يتعلق بالحوكمة والاستراتيجية بقدر ما يتعلق بالتكنولوجيا والاتصالات.

١ يشير الابتكار إلى القدرة على الاضطلاع بالأمور بطريقة مختلفة وتقديم أساليب جديدة للعمل. ولا يعني ذلك بالضرورة استخدام أحدث التقنيات دائماً، وإنما التقدم حتى يحدث الابتكار تدريجياً.

ويستند هذا التقرير إلى بحث أجراه مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك استقصاء شمل ١٢٣ برلماناً ومجموعات نقاش شارك فيها كبار الموظفين من ٣٧ برلماناً. ويستند التقرير إلى مجموعة من مصادر البيانات الثانوية، بما في ذلك مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي الذي عُقد عبر الإنترنت في حزيران/يونيو ٢٠٢١، فضلاً عن النتائج المستخلصة من مجموعة من الندوات عبر الإنترنت التي نظمها مركز الابتكار في البرلمان في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، ومن التبادلات غير الرسمية بين فريق المشاريع في المركز والموظفين البرلمانيين. ويمكن الاطلاع على تفاصيل تصميم الاستقصاء وتحديد المشاركين فيها، إلى جانب قائمة بالبرلمانات المشاركة، في التذييلات.

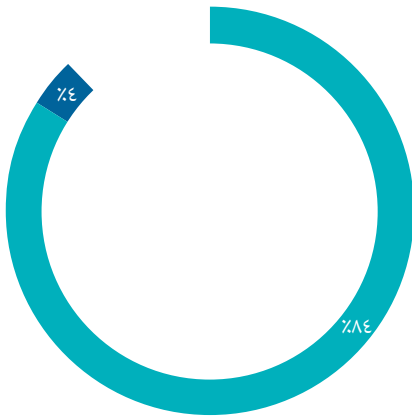
وكان تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي في بداياته محاولة رائدة لتحديد ووصف الجهود البرلمانية الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووضع تقرير عام ٢٠٠٨ خط أساس موثقاً به، وولدت السلسلة منذ ذلك الحين سرداً للبرلمانات بشأن استخدامها للأدوات والتكنولوجيات الرقمية. وكما هو الحال الآن، أُجري البحث ليس فقط لفهم ما يحدث، ولكن أيضاً لتعزيز حالة المعرفة في صفوف البرلمانات، وتشجيع النقاش والتعاون الدوليين. ونتيجةً لذلك، يمكن للبرلمانات الآن تقييم استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس مجموعة دولية من البيانات، ومن ثم تحديد مواطن القوة وفرص التحسين.

الاستجابة البرلمانية للجائحة

زادت أهمية الأدوات الرقمية والثقة فيها ويُنظر إليها بشكل أكثر استراتيجياً.

واعتمدت تكنولوجيا جديدة ونظمت جلساتها عن بُعد من أجل مواصلة العمل في ظل الأزمة. وبالنسبة لهذه البرلمانات، تركت الجائحة إرثاً من الابتكار. وبالنسبة للبرلمانات التي لم تستجب للجائحة، فلم تتغير بتاتاً أو شهدت تغيرات طفيفة. وهي الآن معرضة لخطر التخلف عن الركب في حركة البرلمان الإلكتروني والعجز عن استخلاص الدروس اللازمة لتعزيز قدرتها على الصمود في المستقبل.

الشكل ٢ - أصبح البرلمان أكثر ابتكاراً (العدد = ١٠٨)



■ لا أوافق أو لا أوافق بشدة
■ أوافق أو أوافق بشدة

معظم البرلمانات لم تكن مستعدة لحجم أو مدة الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، ووجد العديد منها أن تخطيطها لمثل هذه الاحتمالات لم يكن كافياً. وفي ظل استجابة البرلمانات للأزمة، ازدادت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أتاحت العمل المرن والعمل عن بُعد بطرائق لم تكن متصورة من قبل. ولم يغيّر ذلك التكنولوجيا المستخدمة ومتطلبات إدارتها فحسب، وإنما غير أيضاً ممارسات عمل البرلمانات. وكانت المؤسسات التي شرعت في التحديث والتحول بواسطة الأساليب الرقمية في وضع أفضل في أثناء المراحل المبكرة من الجائحة.

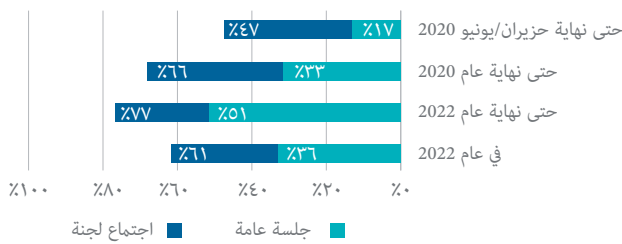
ويُظهر البحث الذي قام عليه هذا التقرير كيف حققت البرلمانات مكاسب سريعة باستخدامها الأدوات الرقمية. ويسلط الضوء على كيفية تطور نهجها تجاه الجلسات البرلمانية والمرونة والتخطيط الاستراتيجي: ففي أثناء الجائحة، أدخلت ٨٤% من البرلمانات أنظمة جديدة لم تكن مخططة من قبل. وأصبحت البرلمانات أكثر مرونة في طريقة عملها، وأكثر مرونة في إجراءاتها، وأكثر ابتكاراً في طريقة تفكيرها في المستقبل. وعلى الرغم من أن بعض البرلمانات علقت أعمالها حتى تسنى استئناف الجلسات الحضورية مجدداً، فقد غيرت برلمانات أخرى طريقة عملها بشكل كبير،

البرلمانيون في جلسة عامة في عام ٢٠٢٢. © مجلس النواب في شيلي



وأشار تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي السابق إلى أنه بين آذار/مارس وحزيران/يونيو ٢٠٢٠، لم تكن ١٤٪ من البرلمانات مجتمعة و٣٦٪ كانت تعقد عدداً أقل من الاجتماعات. وفي هذه المرحلة، عقدت ١٧٪ منها الجلسات العامة عبر الإنترنت وعقدت ٤٧٪ اجتماعات اللجان عبر الإنترنت. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠، ارتفعت النسبتين إلى ٣٣٪ و٦٥٪ على التوالي. وكانت الجلسات الهجينة، حيث كان بعض النواب حاضرين شخصياً والغالبية حاضرين عبر الإنترنت، هي الطريقة الأكثر شيوعاً المستخدمة في تلك الفترة.

الشكل ٣ - الجلسات العامة واجتماعات اللجان عن بُعد (العدد = ١٢٣ [٢٠٢٢]، ١١٦ [٢٠٢٠]، ٦٤ [حزيران/يونيو ٢٠٢٠])



وكما هو مبين في الشكل ٣، زادت النسبتان بشكل أكبر، مع عقد ٥١٪ من البرلمانات جلسة عامة عبر الإنترنت و٧٧٪ اجتماعات لجان عبر الإنترنت منذ آذار/مارس ٢٠٢٠ (يمكن العثور على قائمة بهذه البرلمانات في التذييل ألف).

عقدت واحدة وخمسون في المئة من البرلمانات جلسة عامة عبر الإنترنت وسبعة وسبعون في المئة اجتماع لجنة عبر الإنترنت.

وقد أعربت البرلمانات عن رغبتها في العودة إلى الجلسات العامة الحضورية، مع كون الأدوات عن بُعد أكثر ملاءمة للحالات الاستثنائية. وتجلّى ذلك في عدد أقل من البرلمانات التي تعقد جلسات عبر الإنترنت في عام ٢٠٢٢، وإن كانت الأعداد لا تزال مرتفعة، حيث تعقد ٣٦٪ من البرلمانات جلسة عامة عبر الإنترنت و٦١٪ اجتماعات لجان عن بُعد. ومع ذلك، أفادت ٤٦ في المئة من البرلمانات المشمولة بالاستقصاء بأنها ستحتفظ بشكل من أشكال الوظائف الافتراضية في المستقبل. واستخدمت غالبية البرلمانات التي عقدت جلسات عبر الإنترنت نموذجاً هجيناً، ولكن ثلثها عقد اجتماعات لجان عن بُعد بالكامل وبأسلوب هجين، وعقدت ١٢٪ كلا النوعين من الجلسات العامة عن بُعد (انظر الجدول ١).

يبلغ عدد النواب المتصلين كل أسبوع ٩٦ و٩٧ و٩٨ نائباً، وهذا أمر طبيعي جداً من أصل ١٠٠ نائب.

برلمان لاتفيا

الجدول ١ - نوع الجلسة الافتراضية (العدد = ١٢٣)

الأسلوب الافتراضي	جلسة عامة (%)	اجتماع لجنة (%)
شكل هجين	40%	67%
عن بُعد	17%	39%
كلا الأسلوبين	12%	33%

وتوجد أدلة واضحة على أن المكاسب الأولية يجري تعزيزها، وفي كثير من الحالات، البناء عليها. وبالنسبة لمعظم البرلمانات المشاركة في هذا البحث، تحسنت قدرتها على الصمود، وزادت أهمية الأدوات الرقمية والثقة فيها ويُنظر إليها بشكل أكثر استراتيجية. ولقد تغيرت العمليات بشكل دائم، ولا تزال خيارات العمل المرنة، والتركيز على الابتكار أقوى. وتفيد البرلمانات بأن تبادل الأقران اكتسب أهمية محورية في تلك الفترة.

أصبحت أربعة وثمانون في المئة من البرلمانات أكثر ابتكاراً.

وعلى الرغم من أن وتيرة التغيير كانت سريعة، فإن هذه التغييرات ليست كلها مفاجئة: فقد أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقدم كبير في القدرات التشغيلية للبرلمانات عن طريق نظم الإدارة التشريعية، ونظم التصويت، ودعم المكاتب الخلفية، والبيانات المفتوحة المتاحة للجمهور، والمحتويات الشبكية، ووسائل التواصل الاجتماعي.

البرلمان الافتراضي

يمكن عقد اجتماعات ولسات برلمانية مثمرة بحضور النواب عن بُعد. وإن تزويد لجان مختارة بمزيد من الفرص لاستجواب الوزراء مباشرة يحسن التدقيق. ويُعدّ العمل عن بُعد وتسيير الأعمال عن بُعد أداة قيمة لاستمرارية الأعمال، ويمكن لعقد الاجتماعات عن بُعد أن يمكّن لجان مختارة من الاجتماع أكثر من ذي قبل.

برلمان نيوزيلندا

بعض البرلمانات لم تكن قادرة على عقد اجتماعات حضورية في أثناء الأزمة، وبعض البرلمانات علقت جلساتها تماماً. ومع ذلك، وجدت برلمانات أخرى أساليب بديلة للعمل بخفض الأعداد وإدخال تدابير التباعد الجسدي (غانا وأيرلندا)، أو تعليق البرلمان وإنشاء لجنة افتراضية خاصة (نيوزيلندا)، أو استخدام أدوات افتراضية لإنشاء قاعات هجينة أو تتيح العمل عن بُعد بالكامل (بوتان والبرازيل وموريشيوس والمملكة المتحدة وغيرها). وعقدت أكثر من نصف البرلمانات المشمولة بالاستقصاء (٥١٪) جلسة عامة عبر الإنترنت، وعقدت أكثر من ثلاثة أرباع البرلمانات (٧٧٪) اجتماع لجنة عن بُعد.

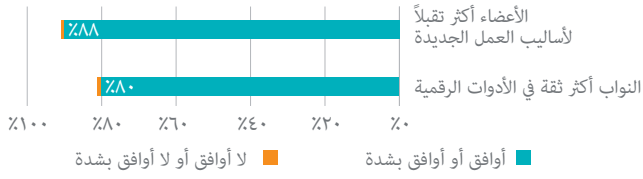
لقد تمكّننا في الغالب من استخدام الأنظمة والقواعد والمرافق القائمة للتكيف مع التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية الصحة العامة في أثناء الجائحة. فقمنا على سبيل المثال بتوسيع القاعة البرلمانية إلى القاعتين على جانبي القاعة الرئيسية حتى يتمكن النواب من الحفاظ على مسافة مناسبة بينهم، وخفضنا عدد الأصوات في القاعة بقدر ما تجيزه الأوامر الدائمة لبرلمان آيسلندا.

برلمان آيسلندا، آيسلندا

كنا نعمل في الغالب من المنزل، بدءاً من اجتماعات اللجان، ثم عقدنا أيضاً بعض الجلسات العامة عبر الإنترنت باستخدام منصة Zoom.

الجمعية الوطنية، بوتان

الشكل ٤ - الأعضاء أكثر تقبلاً لأساليب العمل الجديدة وأكثر ثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (العدد = ١١٢)



ويُظهر البحث أن البرلمانات تمر بمرحلة من تضمين الابتكارات الناشئة عن جائحة كوفيد-١٩ وإضفاء الطابع المؤسسي على أساليب العمل الجديدة. فهي لا تنظر إلى تأثير الجائحة على أنه مؤقت وإنما على أنه حافز للتغيير من شأنه أن يؤدي إلى تحسينات مستمرة وتدرجية في سير العمل البرلماني. والابتكار والقيادة القوية ضروريان للحفاظ على هذا التغيير.

وعلى المستوى التقني، أصبحت الأنظمة التي تدعم البرلمانات الآن افتراضية أكثر ومن المرجح أن تكون قائمة على التكنولوجيات السحابية، وازداد الاعتراف بالابتكار. وكان التكيف سريعاً وتكرارياً، حيث تحولت البرلمانات إلى أساليب عمل أكثر مرونة. وقد ساعد هذا التحول السريع عن طريق الابتكار القسري على جعل المشاركة في البرلمانات أكثر مرونةً وأتاح فرصاً للعمل المرن للموظفين والنواب.

أصبحت الأنظمة التي تدعم البرلمانات الآن افتراضية أكثر ومن المرجح أن تكون قائمة على التكنولوجيات السحابية.

وقبل كل شيء، أصبحت معظم البرلمانات الآن أكثر تطلعاً إلى المستقبل، وكان مستوى الابتكار الذي شهدناه ممكناً لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقع في صميم البرلمان الحديث كبيراً كان أم صغيراً.

لم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمة دعم بل أصبحت جزءاً من الأعمال الأساسية.

الجمعية الوطنية، ملاوي

وإن الاعتبار الأساسي في بداية أي أزمة هو الاستمرار في العمل بأقرب ما يمكن إلى الوضع الطبيعي. والمجلس الوطني البحريني نموذجاً للبرلمانات التي رأت قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة لمواصلة العمل:

حرصاً على ضمان استمرارية الأعمال في أوقات الأزمات، فإن أفضل استراتيجية والتخطيط السليم يقتضيان استخدام تطبيقات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي لتحقيق البرلمان الرقمي.

الجمعية الوطنية، البحرين

ولقد غيرت تجربة الجائحة بطبيعتها ثقافة العمل في العديد من البرلمانات التي شاركت في هذا البحث. ومن الناحية السلبية، كشفت الجائحة أيضاً عن التحديات التي تواجهها البرلمانات التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتعميم أساليب عمل جديدة:

ونظراً إلى الاتجاهات الجغرافية (الجدول ٢)، من المرجح أن تكون البرلمانات في الأمريكتين قد تحولت إلى برلمانات افتراضية؛ إذ عقدت ٧٢٪ من البرلمانات المشمولة بالاستقصاء من هذه المنطقة جلسات عامة عبر الإنترنت وعقدت جميعها اجتماعات لجان عبر الإنترنت. وعقد عدد أقل من البرلمانات من آسيا جلسات عامة عبر الإنترنت (٢٦٪)، وغالباً ما كان ذلك بسبب القيود الدستورية أو القانونية التي تمنعها من القيام بذلك. وعلى النقيض من ذلك، أفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع البرلمانات الآسيوية بأنها عقدت اجتماعات لجان عبر الإنترنت. ويظهر استخدام الأساليب الافتراضية تفاوتاً طفيفاً على أساس الدخل، حيث قامت ٦٤٪ من البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل بذلك مقابل ٥٣٪ من البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل. وبالمثل، لم يكن حجم البرلمان عاملاً رئيسياً في تحديد ما إذا كانت الأساليب الافتراضية قد استخدمت أم لا.

الجدول ٢ - الجلسات الافتراضية بحسب المنطقة (العدد = ١٢٣)

المنطقة	جلسة عامة	اجتماع لجنة
الأمريكتان	٧٢٪	١٠٠٪
آسيا	٢٦٪	٧٤٪
أوروبا	٤٥٪	٧٩٪
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٨٪	٦٧٪
المحيط الهادئ	٥٠٪	٥٠٪
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٦١٪	٧١٪

أساليب عمل جديدة

في اللجان، كان استخدام أدوات العمل عن بُعد توجهاً واضحاً قبل الجائحة، حيث سمحت بعض البرلمانات للشهود بالمشول عن بُعد. وقد تسارع ذلك التوجه كثيراً وتوسّع ليشمل النواب الحاضرين عن بُعد أيضاً. ومن المرجح أن يستمر هذا التوجه لأن هذه التكنولوجيات توفر فوائد عديدة للبرلمانات مع عدد أقل من الجوانب السلبية المشهودة في الجلسات العامة عبر الإنترنت. والأهم من ذلك أن الجائحة واستجابات البرلمانات لها قد رفعت من مكانة الأدوات الرقمية ومن مستويي تقبل تلك الأدوات والثقة فيها، حيث وافقت ٨٨٪ من البرلمانات على أن الأعضاء أكثر تقبلاً لأساليب العمل الجديدة، وقالت ٨٠٪ منها إن النواب باتوا يثقون أكثر في الأدوات الرقمية.

من المرجح أن يستمر تطور استخدام تكنولوجيا العمل عن بُعد في اجتماعات اللجان لأنها تعود بفوائد عديدة على البرلمانات.

وأصبح العمل عن بُعد للموظفين مقبولاً أكثر ويُنظر إليه على أنه مفيد وجزء من تركيز أقوى على التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية وعلى الكفاءة. ويتجلى ذلك التوجه في زيادة استخدام التكنولوجيات السحابية والبرمجيات كخدمة (SaaS) وتغيير أنماط المشتريات والدعم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعزيز المرونة والقدرة على الصمود

زادت الجائحة من شعورنا بالضعف... فأصبحت المرونة والقدرة على الصمود على رأس خططنا.

البرلمان النمساوي

المرونة هي قدرة المؤسسة على الصمود والتعافي من الاضطرابات والاستمرار في العمل. وهو أمر خضع للاختبار على مدى العامين الماضيين، على الأقل فيما يتعلق بفعالية خطط استمرارية الأعمال في البرلمانات. وعلى الرغم من أن هذا التخطيط هو جانب رئيسي من جوانب المرونة، فقد أشار أحد البرلمانات إلى أن خطة استمرارية الأعمال الخاصة به «غير مناسبة للغرض». وقالت تسعة وخمسون في المئة من البرلمانات المشمولة بالاستقصاء إن خطة استمرارية الأعمال الحالية دعمت استجابتها للجائحة، لكن ٧٣٪ أفادت بأنه كان عليها تجاوز ذلك لمواصلة العمل. ونتيجة لذلك، قالت ٧٢٪ من البرلمانات إن خطة استمرارية الأعمال الخاصة بها قد تحسنت وذكرت ٦٪ فقط أنها لم تتحسن. ويشير ذلك إلى أن البرلمانات أصبحت الآن أكثر مرونة مما كانت عليه قبل الجائحة، وتوافق ٧٨٪ من البرلمانات المشمولة بالاستقصاء على أن هذا هو الحال.

أصبح ثمانية وسبعون في المئة من البرلمانات الآن أكثر مرونة بسبب الجائحة.

وكان من المرجح أن تشعر البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل بأن خطتها لاستمرارية الأعمال تدعم استجابتها للجائحة (٧٣٪)، في حين أن ٤٩٪ فقط من البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل وافقت على هذا البيان. وعلى العكس من ذلك، كان من المرجح أن تقول البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل إن خطتها لاستمرارية الأعمال قد تحسنت منذ الجائحة (٧٨٪) مقارنةً بالبرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل (٤٥٪). والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن ٢٧٪ من البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل لم توافق على أنها شهدت تحسناً في خططها لاستمرارية الأعمال، في حين لم توافق أي برلمانات في البلدان المرتفعة الدخل على ذلك. وينبغي أن يكون هذا الرقم بمثابة تحذير لضمان دعم البرلمانات الأقل موارد في تحسين مرونتها وقدرتها على الصمود.

الجدول ٣ - استمرارية الأعمال والمرونة (العدد = ١١٣)

غير موافق	موافق	
١٨٪	٥٩٪	دعمت خطة استمرارية الأعمال الخاصة بالبرلمان الاستجابة للجائحة
١٢٪	٧٣٪	كانت توجد حاجة إلى استجابة تتجاوز خطة استمرارية الأعمال الحالية الخاصة بالبرلمان
٦٪	٧٢٪	البرلمان حسن خطته لاستمرارية الأعمال منذ الجائحة
٤٪	٧٨٪	البرلمان أصبح أكثر مرونة مما كان عليه قبل الجائحة

أعاقت الجائحة أنشطة البرلمان، ونظراً إلى أن مجلسنا لم يكن لديه المعدات اللازمة للعمل عن بُعد، فقد واجهنا عدة تأخيرات في إصدار القوانين.

الجمعية الوطنية، بروندي

وتريد البرلمانات العودة إلى الاجتماعات الحضورية، وهو ما يحدث بشكل متزايد مع استقرار الجائحة. ولكن حتى تلك البرلمانات تغيرت وإن كان ذلك فقط من حيث قدرتها على الاستجابة للأزمات بسرعة أكبر بكثير من ذي قبل. وإلى جانب زيادة العمل عن بُعد، زادت الجائحة من أهمية الاجتماعات الحضورية، وبخاصة الحاجة إلى أن يكون الأعضاء حاضرين شخصياً في البرلمان. ويمكن للأدوات الرقمية أن تكمل وتعزز الوظائف البرلمانية التقليدية ولكنها لا تحل محلها بالكامل.

على الرغم من أن الحلول الحديثة لعقد الجلسات عن بُعد يمكن أن تؤدي وظيفتها، فهي ليست بديلاً حقيقياً للتواصل البشري.

برلمان إستونيا

وتسارع معدل التغيير، ويتطلب التحول الرقمي استثماراً كبيراً في الأنظمة والمهارات اللازمة لإدارة واستخدام أشياء مثل الأنظمة القائمة على التكنولوجيا السحابية وحلول البرمجيات كخدمة (SaaS). ويرى مجلس النواب الإيطالي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات «مورد أساسي في البرلمان»، ويرى مجلس النواب في باراغواي أنه خرج من الجائحة يؤدي «دوراً رائداً غير مسبوق».

التكنولوجيا متجذرة الآن في جميع العمليات؛ والتغيير مستمر ويجب أن يكون جزءاً من التخطيط البرلماني على الأمد الطويل.

البرلمان الوطني الأيرلندي، أيرلندا

ويبدو البرلمان النموذجي لعام ٢٠٢٢ ويعمل بشكل مختلف عن برلمان عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن البحث الذي قام عليه هذا التقرير يذكر أن التوتيرة الأولية للابتكار قد تباطأت، فإن أوجه التقدم كبيرة ومستدامة. وأفادت العديد من البرلمانات - من كمبوديا وشيلي إلى كينيا والفلبين - بأن الجائحة كانت حافزاً للتحول الرقمي السريع والمتسارع. وقد اجتاحت موجات التغيير هذه البرلمانات الكبيرة والصغيرة، حيث استجابت بوتان وسيشيل وموريشيوس بالسرعة والدينامية نفسها التي استجابت بها البرازيل والبرلمان الأوروبي وجنوب أفريقيا. وقد أدى هذا الابتكار والتحول إلى إضفاء الطابع الافتراضي على الإجراءات البرلمانية بمعدل غير مسبوق. وحتى عندما تكون التغييرات الإجرائية مؤقتة، فقد استُخلصت دروس كبيرة للمستقبل ولا تزال توجد تغييرات مستدامة في وظائف النظام، مما يتيح فرصاً للبرلمانات.

يبدو البرلمان النموذجي لعام ٢٠٢٢ ويعمل بشكل مختلف عن برلمان عام ٢٠١٩.

يحتاج البرلمان الحديث إلى التكرارية والمرونة لدعم التكنولوجيات الأكثر تعقيداً في مجموعة متنوعة من السياقات.

ويتطلب البرلمان الحديث تكرار الأنظمة والشبكات. ويجب أن تتسم بالمرونة لدعم التكنولوجيات الأكثر تعقيداً وتوزيعاً وانقساماً إلى وحدات في مجموعة متنوعة من السياقات، وبالقدرة على إدارة الانقطاعات والأزمات. واتفقت البرلمانات على أن المرونة يجب أن تكون أساس البرلمان الرقمي أولاً.

المرونة هي المقياس النهائي لقدرة المؤسسة على إدارة المخاطر بشكل استباقي، من أجل حماية العمليات وإعادة تشغيلها في أعقاب الاضطراب. ولتحقيق المرونة، يجب على مؤسستنا تنفيذ أنظمة مؤسسية منسقة للعمليات والمعلومات، واتخاذ القرارات بفعاليات، وتحديد المخاطر بحسب الأولوية، والإبلاغ عن المخاطر، وتنفيذ تلك الآليات في وقت الأزمات.

مجلس العموم، كندا

ورأى برلمان المملكة المتحدة أن خطة استمرارية الأعمال الخاص به كانت محكمة ولم تتغير بالضرورة بسبب الجائحة. ورأت مع ذلك أن الحلول التقنية التي تعتمد عليها تتيح لها فرصاً جديدة وحلولاً محتملة للأزمات في المستقبل.

لقد استثمرنا الكثير في البنية التحتية لدعم الإعدادات الهجينة، وقرنا الاحتفاظ بهذه البنية التحتية. وأحد الأشياء التي ننظر إليها هو ما إذا كان ذلك يمنحنا خيارات جديدة للمرونة. ففي حالة انقطاع أحد مجلسينا، كيف يمكننا عقد جلسات هجينة للاستجابة لهذا النوع من السيناريوهات؟ لذلك أعتقد أن ما انتهيينا إليه هو المزيد من المرونة وتجهيز بعض الأدوات الإضافية.

برلمان المملكة المتحدة

وينظر البرلمان الأوروبي إلى المرونة بالطريقة نفسها تقريباً أي بوصفها «ابتكاراً مستمراً وليس تحولاً جذرياً». ويتبين ذلك في استراتيجية التأهب التي تنتهجها المؤسسة، فضلاً عن حقيقة أن لديها الموارد اللازمة للاستجابة. وعلى الرغم من أن بعض البرلمانات وجدت أن خطط استمرارية الأعمال الخاصة بها أقل فعالية مما كانت تأمل، شعرت برلمانات أخرى بأنها أكثر استعداداً. واتفقت المجموعتان على أنه بمجرد بدء الجائحة، فإن تبادل المعلومات عن التحديات والحلول مع البرلمانات الأخرى أمر بالغ الأهمية لبناء القدرة على الصمود.

إن استعدادنا عن طريق خطة طوارئ متطورة وخطة للجائحة قد ساعد البرلمان على مواجهة الجائحة بشكل أفضل. وكان تبادل المعارف مع البرلمانات الأخرى العامل الرئيسي لتحسين إدارة الأزمات في هذه الظروف غير المسبوقة.

الجمعية الوطنية، موريشيوس

وتسنى لبرلمان جنوب أفريقيا اختبار الدروس المستفادة من الجائحة عندما ألحق حريق أضراراً بجزء من الممتلكات البرلمانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. وشدد البرلمان على أن القدرة على الصمود هي في صميم استجابته:

«المرونة» هي الكلمة التي استخدمها رئيسنا... وعلى الرغم من أن التحقيق لا يزال جارياً، فقد أرادت إظهار قدرة البرلمان على الصمود. ولا يزال بوسع البرلمان أن يواصل أعماله.

برلمان جنوب أفريقيا

كان تبادل المعارف مع البرلمانات الأخرى العامل الرئيسي لتحسين إدارة الأزمات في هذه الظروف غير المسبوقة.

وإن بناء القدرة على الصمود يتجاوز فترات الجوائح: فقد كان تبادل المعرفة مع البرلمانات الأخرى عاملاً رئيسياً لتحسين إدارة الأزمات في تلك الأوضاع غير المتوقعة والسريعة التغير. ويرى برلمان أوكرانيا أن تخطيطه لاستمرارية الأعمال في أثناء الجائحة، إلى جانب الخبرات المعممة عن طريق شبكات المعرفة، كان له دور فعال في إعداده لمواصلة العمل في فترة الحرب:

لقد أثبتت خبرة البرلمانات المكتسبة في ظل الجائحة فائدتها الكبيرة لبرلمان بلد يعيش حالة حرب.

برلمان أوكرانيا

المشاركة العامة

زاد الاهتمام بالتدابير المعتمدة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، وزادت الوسائل التي يتصل بها المواطنون بالبرلمان ل طرح أسئلتهم والتعبير عن رغباتهم.

برلمان ألمانيا

لقد أدت الجائحة إلى وقف وتقييد أشياء كثيرة. إذ فرضت قيود شديدة على الحركة بالنسبة للكثيرين وقُصت إمكانية الوصول إلى المباني العامة، بما في ذلك البرلمانات. ويشير التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠٢٢، الذي ركز على مشاركة الجمهور في العمل البرلماني، إلى خطر أن تؤدي الأزمة إلى تضييق الفرص الديمقراطية والحد من وصول الجمهور إلى المؤسسات ومن ثم من المساءلة^٢. ويظهر البحث الخاص الذي قام عليه تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠٢٢ أن العديد من البرلمانات اختارت تعزيز استراتيجيات المشاركة الرقمية الخاصة بها لضمان أن الجمهور ما زال قادراً على المشاركة في الأعمال البرلمانية. وفي بعض الحالات، كان ذلك استجابة لزيادة اهتمام الجمهور.

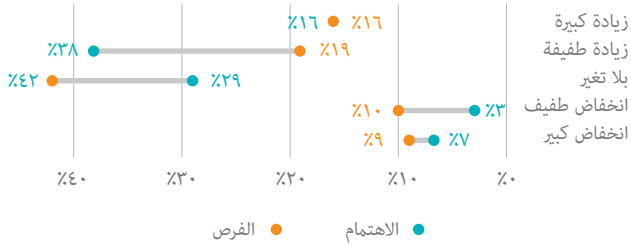
٢ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير البرلماني العالمي ٢٠٢٢: المشاركة العامة في عمل البرلمان (جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢): <https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-standards/global-parliamentary-report/global-parliamentary-report-2022-public-engagement-in-work-parliament>

للمشاركة في الأعمال البرلمانية، بدلاً من مطالبة الأعضاء المنتخبين بالتوافق مع أساليب العمل المعمول بها بغض النظر عن ظروفهم الشخصية.

البرلمان الاسكتلندي

وفي هذه المرحلة، فإن الطلب العام المتصور على المشاركة، على النحو الذي ترصده البرلمانات نفسها، لا تقابله زيادة في فرص المشاركة من تلك البرلمانات. وكما هو مبين في الشكل ٦، فإن هذه الفرص لم تتغير في ٤٢٪ من البرلمانات وانخفضت في ١٩٪ من البرلمانات. ولم تزد فرص المشاركة العامة إلا في ٣٥٪ من البرلمانات، على الرغم من أن ١٦٪ أفادت بأنها زادت كثيراً.

الشكل ٦ - الاهتمام مقابل فرص المشاركة العامة (العدد = ١١٦)



وتُظهر الأبحاث التي أجراها البرلمان النيوزيلندي أن الجائحة لم تؤدِّ فقط إلى زيادة الاهتمام بما يفعله البرلمان، بل أدت أيضاً إلى زيادة المشاركة العامة. وبذلك، فإن اعتماد إمكانية المشاركة عن بُعد أمر من المرجح أن يستمر تعزيره في المستقبل:

ذكر استقصاء كانتار للجمهور النيوزيلندي في عام ٢٠٢١ أن النيوزيلنديين أكثر انخراطاً في الحياة السياسية والعمليات البرلمانية. وقال المجيبون إنهم يتحدثون عن السياسة مع أقرانهم أكثر من أي وقت مضى، وقام المزيد من المجيبين بأشياء مثل التوقيع على عريضة أو تقديمها إلى لجنة مختارة... وكان بإمكان الشهود تقديم شهاداتهم إلى لجان مختارة عن طريق التداول عن بُعد والتداول بالفيديو قبل الجائحة. ومع ذلك، زاد حدوث ذلك بشكل كبير في أثناء الجائحة. ففي أثناء بعض فترات الإغلاق مثلاً، عُقدت جميع اجتماعات اللجان عن بُعد عن طريق التداول بالفيديو؛ وفي تلك الفترة، لم يظهر الشهود إلا عن طريق التداول عن بُعد أو التداول بالفيديو. وتعود اللجان إلى مداواتها الحضرية الآن، ولكن من المرجح أن تستمر بل تزيد الشهادات عن طريق التداول بالفيديو مقارنةً بفترة ما قبل الجائحة.

برلمان نيوزيلندا

وقد عزز برلمان فيجي استخدام الأدوات الرقمية لبرامجه الخاصة بإشراك المجتمعات المحلية وتوعيتها، مما كان له أثر ملموس:

سُجِّلت زيادة في تقديم المواد إلى اللجان عبر الإنترنت عوضاً عن تقديمها شخصياً.

برلمان فيجي

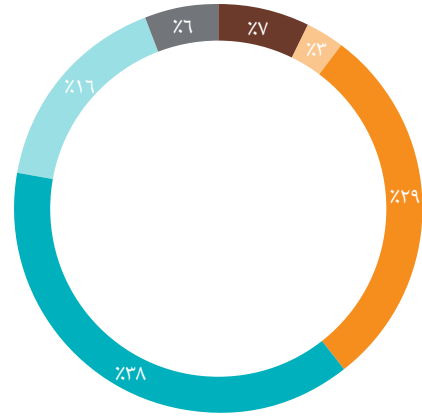
زاد الاهتمام بالبرلمان في أثناء الجائحة، مما أدى إلى المزيد من الفرص لتعزيز المشاركة العامة.

زاد الاهتمام بالوثائق البرلمانية المنشورة على الموقع الإلكتروني. وزاد عدد المستمعين إلى المناقشات البرلمانية على شبكة الإنترنت.

مجلس النواب، إيطاليا

وبوجه عام، زاد الاهتمام بالبرلمان في أثناء الجائحة، مما أدى إلى المزيد من الفرص لتعزيز المشاركة العامة. وأفادت معظم البرلمانات (٥٤٪) بأن اهتمام الجمهور بالمشاركة وطلبه ذلك قد زادا. وكما هو مبين في الشكل ٥، فإن ٣٨٪ من البرلمانات ترى أن المشاركة العامة زادت قليلاً، و١٦٪ أنها زادت كثيراً، و١٠٪ أنها انخفضت.

الشكل ٥ - المشاركة العامة في عمل البرلمان (العدد = ١١٧)



ولا يزال من السابق لأوانه معرفة الأثر الدائم الذي سيحدثه ذلك على المشاركة العامة. ولكن أحد الاقتراحات يأتي من تحقيق لجنة المعايير والإجراءات والتعيينات العامة في البرلمان الاسكتلندي في الإجراءات والممارسات البرلمانية المستقبلية^٣، والذي كان واحداً من أوائل التقييمات الرسمية للتعلم من الجائحة من داخل البرلمان. وخلص التحقيق إلى فوائد لمشاركة الجمهور وللممثل الأوسع نطاقاً في البرلمان:

توجد حجج قوية بشأن إمكانية وضع ترتيبات هجينة لجعل البرلمان أكثر شموليةً وتيسير الوصول إليه عن طريق التطورات التي تتوافق مع المبادئ التأسيسية للبرلمان. وهذا سبب آخر لمواصلة الترتيبات الهجينة بوصفها وسيلة لتشجيع مجموعة أكثر تنوعاً من الناس على الترشح لانتخابات البرلمان. وستوفر تلك الترتيبات للبرلمان المرونة في المستقبل لتقديم وسائل بديلة

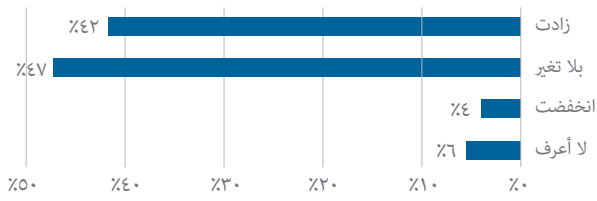
^٣ البرلمان الاسكتلندي، لجنة المعايير والإجراءات والتعيينات العامة، تقرير عن التحقيق في الإجراءات والممارسات البرلمانية المستقبلية، التقرير السادس لعام ٢٠٢٢ (إدنبرة: البرلمان الاسكتلندي، ٢٠٢٢): <https://digitalpublications.parliament.scot/Committees/Report/SPPAC/2022/7/6/e5cd2e5a-9b82-41e1-b787-d5d3f169b22e-2#0b9ba056-9396-43d3-869d-001ae1e0d9ac.dita>

الجدول ٤ - اتصال النواب بالجمهور (العدد = ١١٧)

الاتجاه التغيير	%
زيادة كبيرة	١٦%
زيادة طفيفة	٢٠%
لم يتغير	٣٠%
انخفاض طفيف	١٤%
انخفاض كبير	٦%
لا أعرف	١٥%

ولم تشهد معظم البرلمانات أي تغيير (٤٧%) أو بعض الزيادة (٤٢%) في أهميتها المتصورة للمشاركة العامة، حيث أفادت التقارير بأن هذه الأهمية زادت كثيراً في ٢١% من البرلمانات ولكنها انخفضت في ٤% فقط. وتشير هذه الاستجابات إلى وجود ثقافة قوية لمشاركة الجمهور وأنها ازدادت أهمية نتيجةً للجائحة.

الشكل ٧ - أهمية المشاركة العامة للبرلمانات (العدد = ١١٦)



وتوضيحاً لهذه الأرقام، أفاد تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠٢٠ أن ٦٣% من البرلمانات لديها أنظمة قائمة للتواصل والمشاركة وأن العدد نفسه يتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وأشار إلى أن ٧٦% من البرلمانات و٥٦% من الأعضاء يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، وأن ٣٩% من البرلمانات تستخدم الرسائل الفورية (التي تزيد بسرعة في صفوف البرلمانات والنواب على حد سواء)، وأن ٣٠% من البرلمانات لديها تطبيقات للهواتف المحمولة توفر الوصول إلى العمليات والمعلومات البرلمانية. ومع ذلك، فإن المشاركة هي سلسلة متصلة تتراوح من النشر والبلث (وهي طريقة شائعة الاستخدام لتبادل المعلومات) إلى المداولات والمشاركة المباشرة (وهي أقل شيوعاً). وفي هذا الصدد، أشار تقرير عام ٢٠٢٠ إلى أن المشاركة العامة تعتبر أمراً جيداً وتؤدي إلى علاقات أقوى بين البرلمان والمواطنين. وهي وسيلة فعالة لإذكاء الوعي والفهم بشأن كيفية عمل البرلمانات.

وتشكل القيود المفروضة على الوصول المادي تحدياً أمام المشاركة الحضورية. وحتى بعد بدء رفع القيود، استمر التباعد الاجتماعي في التأثير في المشاركة:

تسببت التدابير الرسمية المتخذة للقضاء على الجائحة في تقليل عدد الأشخاص الذين يحضرون الجلسات.

برلمان بوروندي

وبالنسبة للبعض، كان لا بد من أن يتم وصول الجمهور إلى البرلمان عن بُعد بحكم الضرورة:

تغيرت المشاركة العامة في البرلمان من الاتصال المادي إلى المزيد من الاتصال الرقمي. وأصبح البث الرقمي العالي الجودة للجلسات مهماً للغاية.

برلمان إستونيا

وتوجد أيضاً دلائل على أن البرلمانات الخارجة من الجائحة مستعدة للاستثمار في أساليب أفضل للمشاركة العامة:

وضع البرلمان تطبيقاً على الموقع الإلكتروني يتيح للجمهور اقتراح الأفكار والتعديلات فيما يخص مشاريع القوانين والقوانين المقترحة التي نوقشت أمام اللجان، فضلاً عن طرح الأسئلة على البرلمانيين.

البرلمان اللبناني

يعمل البرلمان الآن بشكل أكبر على زيادة المشاركة العامة باستخدام وسائل المشاركة عن بُعد. إذ توفر تلك الوسائل فرصاً للتفاعل عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، وحدث البرلمان موقعه الإلكتروني لجعله أوضح وأكثر تفاعلاً.

برلمان زيمبابوي

وكما هو مبين في الجدول ٤، أفادت البرلمانات المشمولة بالاستقصاء بأن اتصال النواب بالجمهور لم يتغير في أقل من ثلث البرلمانات (٣٠%) ولكنه زاد في ما يزيد قليلاً على الثلث (٣٦%). وانخفض اتصال النواب بالجمهور في ٢٠% من البرلمانات.

المشهد الاستراتيجي الجديد

ولقد أظهرت الأدوات الرقمية أهميتها المحورية للبرلمانات التي تريد أن تصبح أكثر مرونةً واستجابةً للظروف المحيطة بها. وباتت تلك الأدوات تكتسي أهمية محورية لتنفيذ مهمة البرلمانات. وكما جاء في تقرير عام ٢٠٢٠، فقد انتقلت تلك الأدوات من المكتب الخلفي إلى الواجهة، مما يتطلب زيادة التركيز الاستراتيجي عليها واهتمام كبار القادة البرلمانيين بتلك الأدوات ودعمهم لها دعماً وثيقاً.

شددت الجائحة على الأهمية الكبرى للاستثمار في بنية تحتية معلوماتية قوية وأمنة، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، ووضع سياسات لتكنولوجيا المعلومات تكون محدثة دائماً.

مجلس النواب، بلجيكا

يستثمر البرلمان باستمرار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث القدرات والهيكل الأساسية. وتوجد حاجة إلى تعزيز تدريب البرلمانيين وبناء قدراتهم في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملهم البرلماني.

برلمان فيجي

أستطيع أن أقول إن جائحة كوفيد-١٩ كانت مصدر قوة وفرصة لنا. وفي الغالب، عندما نتحدث عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنها فرصة جيدة. فبسبب جائحة كوفيد-١٩، اعتمدنا تكنولوجياً بشكل أسرع مما كنا نفكر فيه وتحركنا بشكل أسرع مما رأيناه في أي وقت مضى.

مجلس الشيوخ، كمبوديا

رسم تقرير عام ٢٠٢٠ صورة للبرلمانات التي تمر بمرحلة من الابتكار والتعلم القسريين كي تعتمد سريعاً أساليب جديدة للعمل تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد حُدثت هذه الصورة في القسم السابق من هذا التقرير، الذي يشدد على المكاسب الاستراتيجية المحققة وكيف كانت الجائحة حافزاً للممارسات الرقمية الجديدة والتحويلية. ويبيّن البحث الذي قام عليه هذا التقرير أن العديد من البرلمانات تمكنت من الاستجابة بسرعة وبطريقة جذرية، واعتمدت ممارسات عمل جديدة لتقديم الخدمات البرلمانية عن طريق تسريع برامج التحديث.

لقد أظهرت الأدوات الرقمية أهميتها المحورية للبرلمانات التي تريد أن تصبح أكثر مرونةً واستجابةً للظروف المحيطة بها.

تدريب موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبرلمانيين على تطبيق eChamber للمشاركة في الجلسات العامة والتصويت عن بُعد.

© الجمعية الوطنية لزامبيا



وكانت البرلمانات التي استثمرت في التحول الرقمي وبخاصة في أنظمة العمل عن بُعد في وضع أفضل من غيرها. فالجمعية الوطنية لهنغاريا مثلاً فكرت في الطريقة التي يمكن بها توسيع نطاق نظامها لإدارة الوثائق ليشمل جزءاً أكبر من العملية التشريعية:

ساهم هذا الابتكار مساهمةً كبيرةً في الحد من الاتصالات الشخصية ومكّن موظفي المكاتب من العمل من المنزل على أساس فردي ومؤقت.

الجمعية الوطنية، هنغاريا

ولا تزال القيود المالية والبنية التحتية الرقمية المحدودة من بين الحواجز التي تحول دون التحديث والبرلمان الإلكتروني، ولا سيما في البلدان ذات المناطق الريفية الكبيرة:

على الرغم من التطورات الجديدة، فلا تزال قضايا الاتصال بالإنترنت، وبخاصة في المناطق النائية، تظهر وتعرض مشاركة النواب للخطر.

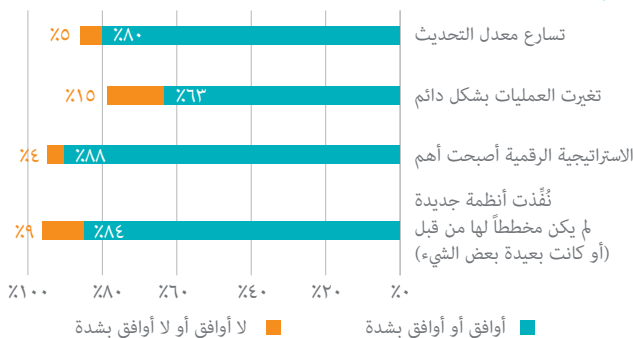
الجمعية الوطنية، بوتسوانا

شبكة الإنترنت ليست فعالة جداً في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا هو السبب في أن برلماننا يعمل بطريقة عادية. وكل شيء يتم وجهاً لوجه.

الجمعية الوطنية، جمهورية أفريقيا الوسطى

وكما هو مبين في الشكل ٨، أصبح التحديث والتحول الرقمي أهم من الناحية الاستراتيجية للبرلمانات في أثناء الجائحة. ويبقى هذا الوضع قائماً مع تعافي البرلمانات.

الشكل ٨ - كيف تأثر التحديث بالجائحة (العدد = ١١٤)



الاستراتيجية الرقمية

أعاد برلمان كينيا تخصيص الميزانيات لتعزيز التحول الرقمي السريع ودعمه. وتشهد هذه الخطوة على الأهمية المتزايدة للاستراتيجية الرقمية التي تدعم التحول في البرلمان الحديث: فقد أصبحت الاستراتيجية الرقمية أهم بالنسبة إلى 88% من البرلمانات منذ بدء الجائحة.

أصبحت الاستراتيجية الرقمية أهم بالنسبة إلى ٩ من أصل ١٠ برلمانات.

ومع هذا الدور المعزز، تأتي الحاجة إلى إدماج الاستراتيجيات الرقمية بطريقة أفضل على أعلى مستوى في البرلمان. وقبل كل شيء، أصبحت معظم البرلمانات الآن أكثر تطلعاً إلى المستقبل، حيث ترى 87% منها أن الاستراتيجية الرقمية أهم من ذي قبل، وتشير 63% إلى أن عملياتها قد تغيرت بشكل دائم بسبب الجائحة.

وفي ظل هذه البيئة، يجب على القيادة البرلمانية القوية أن تدعم المشهد الجديد وأن تدعم فرص الابتكار. ووفقاً للجمعية الوطنية لكوستاريكا، فإن الأولويات للمضي قدماً هي كما يلي:

المرونة، والانفتاح على التغيير، والتكيف مع الظروف السائدة، والعمل في الوقت المناسب لتطبيق التغييرات اللازمة من أجل الحفاظ على استمرارية العمليات البرلمانية.

الجمعية الوطنية، كوستاريكا

ويناقش هذا القسم كيف يمكن أن يؤدي التحديث المتسارع للأنظمة وتحويل الثقافة والعملية البرلمانية إلى برلمان أكثر فعالية وكفاءة. وسيوضح السبب في زيادة أهمية اعتماد استراتيجية رقمية شاملة ورفيعة المستوى ولماذا يتطلب ذلك قيادة على أعلى مستويات البرلمان. وسيبين كيف انتقلت البرلمانات إلى طريقة عمل افتراضية أكثر، وكيف يحمل هذا التحول في طياته مخاطر متزايدة وحاجة إلى أمن سيبراني قوي.

التحديث والتحول الرقمي

لقد تغير مجلس النواب كثيراً على مدى هذين العامين وهو تغير مستدام.

مجلس النواب، البرازيل

كما جاء في تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي السابقة، فإن التحديث البرلماني عملية مستمرة. ومع ذلك، ليس من المستغرب أن يشعر 80% من البرلمانات، كما هو مبين في الشكل ٨، أن معدل التحديث قد تسارع على مدى الجائحة (مع عدم موافقة 5% فقط على حدوث ذلك). وفضلاً عن ذلك، فإن حقيقة أن 63% من البرلمانات توافق على أن عملياتها قد تغيرت بشكل دائم بسبب الجائحة تؤكد كيف أن التحديث لا يتعلق فقط بالتكنولوجيا الجديدة، وكيف يؤثر التحول في جميع مجالات المؤسسة.

لقد توصلنا إلى هذه الأنظمة في أقصر وقت ممكن. ولكن حان الوقت الآن لمحاولة الابتكار وتحسين هذه الأنظمة وجعلها أفضل لأنه لا يوجد حالياً شيء يدفعنا إلى التأكد من أن الأنظمة ذات قيمة لأعمال المؤسسة. فالأنظمة موجودة ولكننا بحاجة إلى تحسينها. وإننا بحاجة إلى جعلها أكثر مرونة وقدرة على الصمود. وإننا بحاجة إلى التأكد من أن أمن تلك الأنظمة.

الجمعية الوطنية، زامبيا

شراء حواسيب مكتبية إلى حواسيب محمولة لدعم بيئة العمل عن بُعد في برلماننا. ومن المهم ملاحظة أنه بمجرد دخول الساحة الافتراضية، يجب معالجة مسألة سرعة الإنترنت للتمكن من دعم التطبيقات عبر الإنترنت. وكان علينا أن نبرم بسرعة اتفاقات بشأن مستوى الخدمة مع مقدي الخدمات السحابية حتى تكون خدماتنا مؤمنة ويمكن تقديمها من دون أي انقطاع. وأخيراً، كان علينا أن ننظر في أفضل طريقة لتأمين بياناتنا لديهم.

برلمان كينيا

وتواجه البرلمانات تحديات من حيث سلاسل التوريد الخاصة بها وكيفية إدارتها، والمخاطر الجديدة المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال والأمن السيبراني. فعلى سبيل المثال، لم يزد الطلب على سرعة الإنترنت فحسب، وإنما أصبح الآن «عاملاً حرجاً لتنفيذ المهام»، وخاصةً بالنسبة إلى البرلمانات التي تعقد أي شكل من أشكال الجلسات الافتراضية. ويعني ذلك أن تكرار الشبكة مسألة أهم بكثير وأن البرلمانات لا تحتاج فقط إلى مزيد من السرعة والموثوقية في الاتصال، ولكن أيضاً إلى التكرار في تلك الشبكات. وقد يكون تحقيق ذلك صعباً ما لم يوجد عدة مقدمي خدمات يعملون بشكل مستقل (أي عدم التشارك في أجزاء من شبكة الاتصال نفسها - أي الجزء من الشبكة الذي يربط البرلمان بالإنترنت خارج شبكاته الداخلية).

الأمن السيبراني

الأمن هو أولوية أكبر مما كان متوقعاً... وستحتاج الأنظمة إلى أن تكون أكثر أماناً لأنها أكثر انفتاحاً ويمكن الوصول إليها في أماكن جديدة. وبعيداً عن الجائحة، فإن الحرب الروسية الأوكرانية تنشئ أيضاً بوضوح المزيد من القضايا الأمنية.

مجلس النواب، إسبانيا

حدّد الأمن السيبراني بوصفه إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه البرلمانات في مجموعات النقاش المنظمة في إطار هذا البحث. ولقد كانت الجائحة عاملاً في زيادة الحاجة إلى أمن سيبراني قوي. وتشمل العوامل الأخرى الصراعات العالمية وتصاعد الهجمات السيبرانية التي ترعاها الدول وغير الدول على المؤسسات العامة. ومع اتصال المزيد من الأنظمة بشبكة الإنترنت وزيادة العمل عن بُعد، تتغير متطلبات التعقيد والإدارة الداخلية وأنواع المخاطر التي تواجه البرلمانات، مما يتطلب نهجاً جديداً وأكثر صرامة بشأن الأمن السيبراني.

يتزايد التعقيد الرقمي وأنواع المخاطر التي تواجه البرلمانات.

وسُجّلت العديد من الهجمات السيبرانية على الأصول الرقمية البرلمانية على مدى العامين الماضيين، ويبدو أنها آخذة في الازدياد. ومع ذلك، فإن توظيف موظفي الأمن السيبراني المؤهلين والاحتفاظ بهم يمثل تحدياً، لأنهم أشخاص مطلوبون بشدة في القطاع التجاري. ويمكن لخبراء الأمن السيبراني المؤهلين تأهيلاً كاملاً الحصول على رواتب تتجاوز بكثير ما تستطيع معظم البرلمانات تقديمه.

وهذا التركيز الأكبر على الاستراتيجية الرقمية ظاهر في البرلمانات بغض النظر عن حجمها أو موقعها، على الرغم من أن احتمال موافقة البرلمانات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان ضئيلاً (6٧٪) وأن ١٥٪ من البرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم توافق على ذلك. وكان الدخل أهم عامل فاصل بين وجهات النظر في هذا الموضوع، حيث وافقت ٥٥٪ فقط من البرلمانات في البلدان منخفضة الدخل على أن الاستراتيجية الرقمية أصبحت أهم مقابل ٢٧٪ لا توافق على ذلك. وعلى الرغم من عدم وجود دليل صريح على هذا الاختلاف، فتوجد أدلة قصصية ودلائل قوية من تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي السابقة على أن التحدي الذي يواجه البرلمانات في البلدان المنخفضة الدخل يكمن في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمويلها وتزويدها بالموارد، وتأمين الموظفين التقنيين اللازمين لإدارة هذه الأنظمة وصيانتها. وهذا الوضع تجلت معالمه مع تزايد تعقيد البرلمان الإلكتروني وتأثيره (وهو اتجاه أبلغ عنه في التقارير السابقة)، وتفاقم بسبب الجائحة.

أعتقد أن العائق الرئيسي أمام التحديث هو وجود بنية تحتية شاملة لتكنولوجيا المعلومات: وهو أمر مهم جداً لأنه إذا أدخلنا نظاماً ما، فعلياً أن نفكر في بنيتنا التحتية ودعمنا.

مجلس الشيوخ، كمبوديا

نشأة «البرلمان كخدمة»

توجد بعض الاتجاهات الواضحة في عمليات التحديث. فعلى سبيل المثال، يوجد تحول واضح نحو نقل البيانات والتطبيقات إلى المنصات السحابية والحد من استخدام الأجهزة والأنظمة المستضافة محلياً. ويُعرف هذان المفهومان، على التوالي، باسم «البرمجيات كخدمة» (SaaS) و«البنية التحتية كخدمة» (IaaS). وإذا نُظر في المفهومين معاً في السياق البرلماني، فإنهما يصفان تحركاً نحو المحاكاة الافتراضية للبيانات والنظم البرلمانية وهو ما يمكن أن يُطلق عليه اسم «البرلمان كخدمة». وإذا يتحول هذا المفهوم الجديد تدريجياً إلى حقيقة واقعة، توجد حاجة إلى هياكل واستراتيجيات مختلفة لإدارته.

«البرلمان كخدمة» حقيقة واقعة، ولكن توجد حاجة إلى هياكل واستراتيجيات مختلفة لإدارته وأبعاده وتبعاته.

وأصبحت الحوسبة السحابية - أي تقنيات التخزين والبرمجيات كخدمة والبنية التحتية كخدمة القائمة على المنصات السحابية - ذات أهمية محورية للبرلمانات التي ترغب في العمل عن بُعد. وتتطلب طريقة العمل الافتراضية هذه مزيداً من سرعة الاتصال بالإنترنت وإعادة النظر في الشبكات الداخلية، بالإضافة إلى الاستخدام المحتمل للشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) والتركيز أكثر على الأمن السيبراني.

كان علينا تغيير سياستنا لاستيعاب الخدمات السحابية عبر الإنترنت. ويمكننا الآن استضافة تطبيقاتنا وحماية البيانات، وبمجرد الانتقال إلى التكنولوجيا السحابية، يصبح الأمان بُعداً يجب الاهتمام به... وقد اضطرنا أولاً إلى تغيير سياستنا من

تدريب النواب والموظفين على الأمن السيبراني مهم بالنسبة إلى البرلمانات.

تعزيز الحماية ضد التهديدات السيبرانية ووضع سياسة بشأن أمن المعلومات.

مجلس النواب، بلجيكا

زيادة المتطلبات الأمنية في جميع الأنظمة، وبخاصة تلك المتعلقة بالاجتماعات التداولية وعملية سن القوانين.

مجلس النواب، البرازيل

زيادة تدابير أمن معلوماتية واعتماد تدابير استرداد فعالة للبيانات والتطبيقات والخدمات والاتصال.

مجلس النواب، إيطاليا

توعية المستخدمين بشأن الأمن المعلوماتي.

برلمان البرتغال

وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي تستخدمها البرلمانات اليوم:

- استعراض وإصلاح السياسات الأمنية وإدارة الأمن السيبراني، ويمكن أن يشمل ذلك العمل مع وكالات الأمن القومي لتنفيذ معايير الأمن السيبراني في القطاع العام
- ضمان التعامل مع الأمن السيبراني على مستوى رفيع واعتباره أولوية استراتيجية للبرلمان
- التدقيق في الأنظمة الحالية لفهم ما إذا كان الانفتاح الأكبر على الإنترنت يغير نوعية المخاطر التي تواجه تلك الأنظمة
- استخدام حلول الذكاء الاصطناعي لمراقبة المخاطر وأتمتة المخاطر في أثناء تطورها
- تدريب الموظفين والنواب ليصبحوا أكثر وعياً بالسلامة ويكونوا قادرين على تحديد التهديدات والإبلاغ عنها

وعلى الصعيد الداخلي، تعمل البرلمانات على وضع استراتيجيات لتوعية المستخدمين ووضع مجموعات من برامج التدريب والدعم للنواب والموظفين، فضلاً عن رصد الأنشطة بشكل استباقي لتحديد المخاطر الأمنية والخروقات المحتملة. وهي تعمل أيضاً على تطوير عمليات وبروتوكولات لإدارة دخول المستخدمين وخروجهم، مما لا يساعد فقط على حماية الممتلكات الرقمية البرلمانية ولكن يمكن أن يساعد أيضاً على تعريف النواب بالمخاطر والتحديات المتصلة بوسائل التواصل الاجتماعي. وذكرت الجمعية الوطنية لزامبيا عدة أولويات في هذا الصدد، منها ما يلي:

تدريب النواب والموظفين البرلمانيين على الاستخدام الفعال والآمن لأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التدابير الأمنية للتعاون عبر الإنترنت.

الجمعية الوطنية، زامبيا

وتحتاج البرلمانات إلى استعراض أحكام الدعم الداخلي وتحديث الاتفاقات بشأن مستوى الخدمة المبرمة مع مقدمي الخدمات. وإحدى التوصيات العملية المقدمّة هي أن تنظر البرلمانات في مبادئها التوجيهية الوطنية للأمن السيبراني وتعمل مع الوكالات الحكومية في هذا المجال لتحسين إدارة المخاطر والتخفيف من آثارها. ومن الاستراتيجيات الأخرى جعل الأمن السيبراني أولوية أعلى داخل المؤسسة: فبرلمان إستونيا مثلاً يتعامل الآن مع هذه المسألة على مستوى مجلس الإدارة.

ويرى برلمان الدانمرك أن «زيادة عدد الاجتماعات الرقمية يقتضي معالجة الأبعاد الأمنية»، في حين أن البرلمانات المختلفة تبلغ عن أولويات أخرى مختلفة، منها ما يلي:



الصحفيون البرلمانيون في العمل في مجلس النواب الهولندي يستخدمون أدوات التعرف التلقائي على الكلام. © مجلس النواب، هولندا

التغيير المستديم في العمليات البرلمانية

تغيير الإجراءات لتمكين الجلسات الافتراضية

لقد ركز البرلمان معظم عملياته على أنظمة تكنولوجيا المعلومات لأننا أدركنا أنها كانت الطريقة الوحيدة التي تمكنا من مواصلة العمل في ظل جائحة كوفيد-19.

برلمان كينيا

التسرع في الاتصال بالإنترنت ثم الاجتماع عبر الإنترنت أمر لا يمكن إنكاره.

برلمان تايلند

ناقش تقرير عام ٢٠٢٠ كيف تحتاج البرلمانات إلى تغيير إجراءاتها أو القانون أو حتى الدستور لتمكين الجلسات الافتراضية. على الرغم من أن العديد من البرلمانات (٤٤٪) تمكنت من إجراء تغييرات عن طريق تكييف الإجراءات القائمة، فقد احتاجت ١٦٪ من البرلمانات إجراء تغييرات تشريعية أو دستورية (٨٪) احتاجت إلى إجراء تغييرات للسماح للجان بالعمل عن بُعد أيضاً.

يصف القسم السابق المشهد الاستراتيجي الذي يمكّن البرلمان من أن يكون «رقمياً أولاً»، مدعوماً بقيادة قوية وابتكار وتركيز على المرونة. وترد فيما يلي مناقشة لما يعنيه ذلك في الواقع، مع التركيز على كيفية تكيف الإجراءات البرلمانية مع أساليب العمل الهجينة، وعلى الفرص المتاحة لممارسات عمل أكثر مرونة، وعلى الآثار المترتبة على توفير الموارد لإدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتمر البرلمانات بمنعطف حاسم مع خروجها من الجائحة. ويبين البحث الذي قام عليه هذا التقرير أنه توجد عودة جزئية إلى تسيير الأعمال بطريقة ما قبل الجائحة، ولا سيما في الجلسات العامة، حيث يحظى التواصل وجهاً لوجه بتقدير كبير في صفوف النواب. وبالمثل، يكشف التقرير أن بعض الممارسات قد تغيرت بشكل دائم: فقد أصبحت اللجان أكثر مرونة وانفتاحاً على المشاركة عن بُعد، وزاد العمل عن بُعد في الإدارة البرلمانية زيادةً كبيرة. ويظهر أن المواقف قد تغيرت: إذ يوجد انفتاح أكبر على الابتكار ووعي أكبر بأهمية الاستراتيجية الرقمية على مستوى البرلمانات. والأهم من ذلك، أن النواب لديهم الآن توقعات أعلى بشأن ما يمكن أن تفعله التكنولوجيا الرقمية.

الجدول ٥ - التغييرات المطلوبة لإدخال العمل عن بُعد (تقرير عام ٢٠٢٠، العدد = ٧٣)

اجتماع لجنة	جلسة عامة	
٨٪	١٦٪	التغييرات الدستورية/القانونية كانت ضرورية
٣٢٪	٤٤٪	حدثت الإجراءات البرلمانية
٤٨٪	٣٠٪	لم توجد حاجة إلى إدخال تغييرات رسمية

ورأت برلمانات أخرى نموذجاً متطوراً للاحتفاظ بالأدوات الافتراضية للجان ولكن رغبة أيضاً في العودة إلى الجلسات العامة وجهاً لوجه، مع الاحتفاظ بالنموذج الرقمي الهجين لحالات الطوارئ:

لقد اختلف مجلس النواب واللجان المختارة بشكل كبير. فعلى الرغم من أن اجتماعات اللجان المختارة عن بُعد والهجينة أصبحت جزءاً من العمل العادي للبرلمان، فإن استمرار الاجتماعات الهجينة للبرلمان إلى ما بعد هذه الفترة البرلمانية أمر غير مؤكد، على الرغم من أنه من المرجح أن تُطبَّق تلك الآليات في حالات استثنائية.

برلمان نيوزيلندا

وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٢، اعترضت المعارضة الرسمية في مجلس العموم الكندي على استمرار الجلسات الهجينة لأنها شعرت أن هذا يجعل من الصعب مساءلة الوزراء. وأعرب عن رأي مماثل في برلمانات أخرى. وجادل النواب الكنديون بأن حدثت حالات تعطلت فيها اجتماعات اللجان بسبب مشكلات فنية. وفي المقابل، أشاد أحد النواب الكنديين «بقيمة السماح للنواب بفرصة العمل من دوائهم الانتخابية بدلاً من قضاء الوقت في التنقل ذهاباً وإياباً بين دوائهم وأوتواو كل أسبوع»، مشيراً إلى أنه من الأولويات «التحلي بالمرونة من أجل النواب العديدين الذين لديهم أطفال صغار وعائلات؛ واعتقد أننا سنحصل على أشخاص أفضل إذا استطعنا تقديم بعض المرونة».

ووضعت حلول للسماح لكل من الجلسات الافتراضية والتباعد الجسدي في القاعات. وفي موريشيوس، عدّل تنظيم المقاعد في القاعة لاستيعاب جميع النواب، ولكن المساحة المحدودة تعني أن النواب يجب أن يظلوا جالسين في أثناء مخاطبة المجلس. وظهر حل البرلمان الإلكتروني القائم على التكنولوجيا السحابية الموجود مسبقاً في بوتان في أثناء الجائحة، إلى جانب إدخال الجلسات عن بُعد. وفي مجلس النواب البلجيكي، أصبحت التغييرات الإجرائية دائمة ولكن مشروطة:

لا تسري أحكام النظام الداخلي المعدّل إلا في حالة وجود حالة خطيرة واستثنائية تهدد الصحة العامة وتمنع النواب من الحضور بأنفسهم.

مجلس النواب، بلجيكا

والوضع نفسه إلى حد بعيد في سيشيل، حيث يُسمح بعقد اجتماعات عامة واجتماعات هجينة للجان في حالات الطوارئ. وفي تايلند، شكلت الصعوبات التي تعترض تغيير النظام الداخلي عائقاً أمام المحاكاة الافتراضية. وفي الوقت نفسه في أيرلندا، حيث يمنع الدستور عقد جلسات افتراضية، انتقل مجلسا البرلمان إلى مركز للمؤتمرات حتى يتسنى استيعاب جميع النواب مع احترام مقتضيات التباعد الجسدي. وفي خطوة فريدة، استُخدم مجلس النواب أيضاً بوصفه قاعة لجان في المراحل المبكرة من

ويحلول عام ٢٠٢٢، تظهر الأرقام أن ما يقرب من نصف البرلمانات (٤٧٪) قد أجرت تغييرات على الإجراءات أو القانون لتمكين الجلسات العامة من الاستمرار، و٥١٪ لتمكين اجتماعات اللجان من الاستمرار (انظر الجدول ٦).

الجدول ٦ - عدلت القواعد البرلمانية (العدد = ١٢٢)

تغيير القواعد	
للجلسات العامة	٤٧٪
لاجتماعات اللجان	٥١٪

وأدخلت العديد من البرلمانات تغييرات مؤقتة تنتهي صلاحيتها إذا لم يجددها النواب. ويسلط ذلك الضوء على الكفاءة التقنية والوظيفية للمنتجات الافتراضية فضلاً عن الأبعاد الإنسانية والسياسية للنقاش البرلماني، ولا سيما قضايا التدقيق. فعلى سبيل المثال، لاحظ مجلس النواب المكسيكي أن السياسة أدت دوراً في كيفية تنفيذ حلولها الافتراضية وتأثيرها في ما يمكن القيام به. وفي المملكة المتحدة، سمح الإجماع السياسي الأولي بإدخال قاعة هجينة في مجلس العموم:

مع ذلك، بدأت هذه الترتيبات تتلاشى قبل فترة وجيزة من عطلة عيد العنصرة في أواخر أيار/مايو، أي بعد أسبوع بالكاد من أول تصويت عبر الإنترنت. وعلى الرغم من الغضب الكبير من نواب المقاعد الخلفية والمعارضة، رفض الوزراء تسهيل اتخاذ قرار بتمديد الأوامر المحددة زمنياً التي مكنت من المشاركة في المجلس عن بُعد، ونتيجة لذلك انقضت صلاحية القواعد بكل بساطة.^٤

برلمان المملكة المتحدة

ورأى بعض النواب أن أهمية الحضور تعني أن الإجراءات الافتراضية تقلل من قيمة المناقشة البرلمانية:

لا يزال هناك أعضاء يقدرّون التفاعلات المادية وينظرون إلى الإعدادات الافتراضية على أنها تسلب قيمة النقاش البرلماني وجهاً لوجه.

الجمعية الوطنية، بوتسوانا

٥ CBC، «الليبراليون يريدون عاماً آخر من البرلمان الهجين، والمحافظون يرفضون لأن لا داعي لذلك»، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٢: <https://www.cbc.ca/news/politics/hybrid-parliament-another-year-1.6494853>

٤ وحدة الدستور، «مجلس العموم الهجين: مشكلات في سيطرة الحكومة»، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١: <https://constitution-unit.com/2021/01/17/the-hybrid-house-of-commons-the-problems-of-government-control/>

لقد جعلت الجائحة الكثير من أعضائنا يشاركون في أعمال الجمعية لأنهم قادرون على القيام بذلك أينما كانوا. إذ لم يعد هناك حاجز مادي. ونستطيع إدارة أعمال الجمعية من داخل القاعة، مع حضور النواب من جميع أنحاء العالم. وهم ما زالوا قادرين على متابعة أعمالنا البرلمانية باستخدام تطبيق، وقد غير ذلك حقاً الطريقة التي ندير بها أعمالنا.

هل يمكنكم أن تتخيلوا، في هذه المرحلة، نواباً لا يمانعون ذهابهم أو عدم ذهابهم إلى البرلمان؟ فما دامت لديهم إمكانية الوصول، يمكنهم المشاركة من دون أي مشكلة. ولقد كانت رحلة بالنسبة لنا في إدارة أعمال الجمعية. وفضلاً عن ذلك، أعتقد أن ما رأيناه، من حيث بناء المزيد من المرونة، هو القدرة على الابتكار وتحسين الأنظمة.

الجمعية الوطنية، زامبيا

أساليب التصويت

كان التصويت عن بُعد متاحاً لأعضاء المجلس الوطني الذين لم يتمكنوا من حضور الجلسات شخصياً في عام ٢٠٢١ بسبب جائحة كوفيد-١٩. واليوم أقر المجلس الوطني قانوناً جديداً يسمح للبرلمان بالعمل عن بُعد في أوقات الأزمات.

الجمعية الاتحادية، سويسرا

التصويت هو وظيفة محورية للمجلس البرلماني. وأجرت أكثر من ثلث البرلمانات (٣٦٪) تغييرات إجرائية لإجازة أشكال بديلة من التصويت في الجلسة العامة، و٣٠٪ أجرت تغييرات إجرائية بشأن اللجان. وإجراء تصويت آمن عن بُعد، تحتاج البرلمانات إلى تنفيذ عدد من الحلول المختلفة. وكما نوقش في تقرير عام ٢٠٢٠، كانت مسألة التصويت في الجلسة العامة أهم من تصويت اللجان بالنسبة إلى البرلمانات. والدليل على ذلك أن ٤٪ من البرلمانات تسمح بالتصويت بالوكالة في الجلسات العامة مقابل ٣٣٪ من البرلمانات التي تسمح بذلك بالنسبة إلى اللجان.

يُدخل كل مصوت تصويته باستخدام تطبيق معين. ويقوم التطبيق بإنشاء ملف بنسق PDF يسرد الأصوات المدلى بها، ويجب على الناخب طباعة ذلك الملف وتوقيعه وإرساله من عنوان بريده الإلكتروني المؤسسي إلى بريد إلكتروني وظيفي محدد يؤكد تسلم تصويته على أساس فردي وشخصي. وتُفرز الأصوات إلكترونياً بواسطة النظام.

البرلمان الأوروبي

واستخدمت اثنان وعشرون في المئة من البرلمانات تطبيقاً مخصصاً للتصويت في الجلسة العامة، وواصلت النسبة نفسها استخدام نظام التصويت العادي للبرلمان (على الرغم من تعديل هذا النظام في بعض الحالات). وعلى الرغم من أن ٣٪ فقط من البرلمانات سمحت بالتصويت في الجلسات العامة عن طريق البريد الإلكتروني، استخدم برلمان من كل خمسة (٢٠٪) وظيفة التصويت على منصة التداول بالفيديو الخاصة بهم في مرحلة ما.

الجائحة. ويوجد اقتراح بتعديل الدستور عن طريق استفتاء مستقبلي للسماح بعقد جلسات افتراضية في أي حالة طوارئ في المستقبل.

وفي المقابل، وضعت عدة برلمانات حلولاً افتراضية ذات مصداقية على مدى العامين الماضيين ونشرتها بهدف أن تكون إما جزءاً من الإجراءات العادية وإما متاحة في غضون مهلة قصيرة.

حلول التداول بالفيديو ستظل. فهي فعالة ولا غنى عنها في بعض الحالات.

برلمان إستونيا

وذكر مجلس العموم للمملكة المتحدة أنه على الرغم من استئناف الجلسات الحضورية، فقد تغير الكثير خلف الكواليس ويمكن الآن العودة إلى بيئة هجينة في أقل من ٧٢ ساعة إذا لزم الأمر. ويواصل برلمان البرازيل استخدام أدواته الافتراضية، وقد أعرب النواب هناك عن رغبتهم في الحفاظ على الجلسات الافتراضية:

لا يزال معظم النواب متحمسين للبرلمان الافتراضي والحلول عن بُعد التي يمكننا توفيرها لهم. وكون البرازيل بلداً ضخماً، من المهم حقاً بالنسبة إلينا الحفاظ على حلول معلوماتية تعمل بشكل صحيح لأنه ليس من السهل جمع الجميع معاً في جلسة عامة صغيرة... والنواب يغيرون العملية التشريعية لاستيعاب التأثير الرقمي في العمليات.

مجلس النواب، البرازيل

وأبدت لجنة المعايير والإجراءات والتعيينات العامة التابعة للبرلمان الاسكتلندي، في إطار تحقيقها في الإجراءات والممارسات البرلمانية المستقبلية، الملاحظة التالية^٦:

على الرغم من أن المنصات المستخدمة لتوفير اجتماعات هجينة لا يمكن أن تكرر الأعمال البرلمانية الشخصية، وتقلص التفاعلات غير الرسمية التي كانت تجري عادةً في المبنى، فإنها تمكن البرلمان من أداء وظيفته الأساسية المتمثلة في التدقيق في أعمال الحكومة الاسكتلندية.

البرلمان الاسكتلندي

ويواصل برلمان لاتفيا تزويد الأعضاء بإمكانية الوصول عن بُعد عبر منصة البرلمان الافتراضي الخاصة به والتي أنشئت في أثناء الجائحة. وفي الوقت نفسه، تلاحظ الجمعية الوطنية لزامبيا تغييراً في الطريقة التي يعمل بها البرلمان الآن بعد الجائحة:

٦ البرلمان الاسكتلندي، لجنة المعايير والإجراءات والتعيينات العامة، تقرير عن التحقيق في الإجراءات والممارسات البرلمانية المستقبلية، التقرير السادس لعام ٢٠٢٢ (إذنية: البرلمان الاسكتلندي، ٢٠٢٢): <https://digitalpublications.parliament.scot/Committees/Report/SPPAC/2022/7/6/e5cd2e5a-9b82-41e1-b787-d5d3f169b22e-2#0b9ba056-9396-43d3-869d-001ae1e0d9ac.dita>

العمل عن بُعد للموظفين البرلمانيين

أثبت العمل عن بُعد فعاليته وكفاءته، ليس فقط من حيث الاستمرارية التشغيلية، وإنما أيضاً من حيث تحسين العمليات الإدارية والتشريعية والإعلامية.

مجلس الشيوخ، شيلي

كان التحول الثقافي في أساليب العمل بسبب الجائحة أقل وضوحاً. ويُنظر إلى العمل عن بُعد الآن على أنه أحد أهم الأولويات للمستقبل. وبالنسبة إلى البرلمانات التي استثمرت في القدرات عن بُعد، كانت الفوائد واضحة:

أسسنا البنية التحتية لشبكتنا الافتراضية الخاصة (VPN) ومرافق العمل من المنزل والتطبيقات الداخلية، مما ساعدنا على التكيف مع العمل من المنزل بشكل أسرع وبأكثر الطرق أماناً وموثوقية.

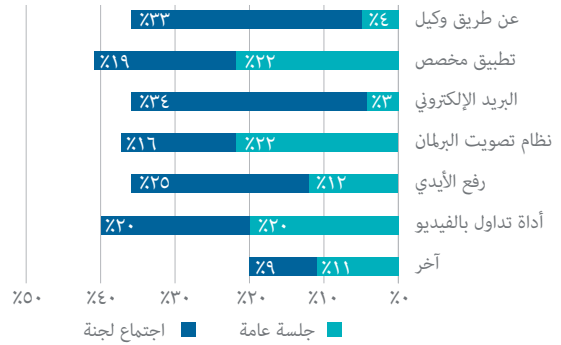
برلمان سري لانكا

وقبل الجائحة، كانت معظم البرلمانات تتوقع أن يعمل الناس داخل المبنى البرلماني، وكانت بطيئة بشكل عام، وحتى غير راغبة، في إدخال إمكانية العمل عن بُعد للنواب والموظفين. وفي بداية الجائحة، كان على البرلمانات أن تسرع في التحول من الموظفين العاملين في الموقع إلى حوالي ٨٠٪ يعملون عن بُعد في كثير من الأحيان. وأظهر التقرير السابق أنه في عام ٢٠٢٠، أتاحت ٦٩٪ من البرلمانات إمكانية الوصول عن بُعد للموظفين. وكانت البرلمانات التي لديها تكنولوجيات قائمة على التقنيات السحابية تتمتع بميزة، ولكن تعين على البرلمانات الأخرى أيضاً أن تتصرف بسرعة. فقد قام البرلمان النيوزيلندي بتسريع الانتقال إلى الأنظمة القائمة على التكنولوجيات السحابية، وفي أيرلندا، كان لدى البرلمان مجموعة برمجيات Microsoft Office 365 ولكنه لم يكن يستخدم وظائف العمل والتعاون عن بُعد.

ومع وجود أعداد كبيرة من الموظفين الذين يعملون بعيداً عن البرلمان، غالباً ما توجد حاجة إلى الوصول إلى كل من الأنظمة الجديدة والقديمة عن بُعد. ونتيجة لذلك، تتغير متطلبات التدريب والدعم وتتغير نوعية المخاطر الأمنية تغيراً كبيراً. وفي ظل الأزمات، يطرح ذلك تحدياً كبيراً عندما يضطر موظفو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً إلى التواجد خارج الموقع، مع وجود موظفين هيكليين فقط في مباني البرلمان. ويتعين على البرلمانات أن تتغلب على القيود المفروضة على هياكلها الأساسية القائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كثيراً ما لا تكون مصممة لدعم مثل هذا العدد الكبير من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين يعملون عن بُعد ويقدمون الدعم عن بُعد.

كانت المعدات من بين المشكلات. إذ أعدت قاعات للتداول عبر الفيديو، ولكن يجب أن يكون لدى المستخدمين المعدات اللازمة للاتصال عن بُعد. واستخدم النواب أجهزتهم الشخصية ولكن هذا ليس مثالياً للمؤسسة.

الجمعية الوطنية، إكوادور



وسأل الاستقصاء البرلمانات عن شروط استخدام التصويت عن بُعد في ظروف استثنائية. وعلى الرغم من أن البيانات لم تكن حاسمة، فإن النتائج تشير إلى أن بعض البرلمانات تعتبر إجازة الأمومة أو الأبوة، أو الإجازة لأسباب صحية، سبباً محتملاً.

وأحد البرلمانات التي تسمح بالتصويت عن بُعد في ظل هذه الظروف هو مجلس النواب الإسباني، الذي وصف كيف أصبح التصويت الإلكتروني، الذي أدخل لأول مرة في ظل ظروف محدودة في عام ٢٠١٢، هو التصويت العادي للنواب. وكانت إسبانيا فريدة إذ أجازت التصويت عن بُعد لنواب محددين لم يتمكنوا من التواجد في القاعة، مثل من كن في إجازة أمومة. ونتيجة لذلك، رأى البرلمان أن الاستجابة للجائحة تطويرية وليست ثورية، على الرغم من زيادة استخدام تطبيق التصويت من ثلاثة أو أربعة نواب إلى غالبية النواب في أثناء فترات الإغلاق التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩. ويؤكد المجلس أهمية الشفافية والتدقيق في عملية التصويت عن بُعد:

نحن بحاجة إلى الشفافية بشأن كيفية التأكد من أنها تعمل. وهو أمر مهم جداً للبرلمان وللشخص الذي يصوت. فهو مثل شخص يوقع مستنداً ما؛ فهو يسترخي لأنه يعرف ما وقعه. وتزيد تلك الثقة على أساس الشفافية والنتائج السابقة. ولدينا... سجل حافل مع التصويت الإلكتروني، مما زاد من الثقة فيه.

مجلس النواب، إسبانيا

ويقوم مجلس النواب حالياً بتحديث نظام التصويت للتعامل بشكل أفضل مع مزيج التصويت الشخصي والتصويت عن بُعد.

وفي كوستاريكا، استثمرت الجمعية الوطنية في نظام التصويت عن بُعد، ولكنها لاحظت أن ذلك قوبل بمقاومة أولية من النواب. وعلى العكس من ذلك، حظي النظام في البرازيل بتأييد قوي جداً واعتمد على نطاق واسع. وقدم مجلس العموم في المملكة المتحدة تطبيقاً للتصويت عن بُعد في أثناء فترة الإغلاق الأولى، واستخدمه النواب داخل القاعة والحاضرون عبر الإنترنت. وعلى الرغم من أن استئناف الجلسات العامة الحضورية يعني العودة إلى التصويت التقليدي وممارسات جماعات الضغط، فإن الجائحة أتاحت الفرصة لتحديث هذه العملية: إذ يتم التصويت الآن عن طريق مسح بطاقة مرور النائب، مما يسمح بالحفاظ على التباعد الجسدي عند الحاجة ويجعل عملية التصويت أكثر كفاءة.

ملاك الموظفين

نشهد بالتأكيد سوقاً حيوياً جداً لتكنولوجيا المعلومات والتوظيف والرواتب ترتفع. ويؤدي ذلك إلى المزيد من المشكلات في توظيف الأشخاص.

برلمان المملكة المتحدة

لا يؤثر التحول إلى التكنولوجيا الرقمية في العمليات فحسب، وإنما أيضاً في متطلبات الدعم لإدارة الأنظمة البرلمانية.

إن التغييرات التحويلية المناقشة في هذا التقرير لا تؤثر في العمليات فحسب وإنما أيضاً في متطلبات الدعم لإدارة الأنظمة البرلمانية. وجاء في تقرير عام ٢٠٢٠ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكّل مورداً مهماً للبرلمانات؛ ولذلك، فهي توظّف - في المتوسط - موظفاً واحداً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل ثلاثة نواب. وتواجه البرلمانات تحديات في تعيين الموظفين الرئيسيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاحتفاظ بهم. وفي البرلمانات الأصغر حجماً، يمكن أن تكون سوق الموظفين المدربين تدريباً مناسباً صغيرة؛ وفي البرلمانات الأكبر حجماً، غالباً ما يفوق الطلب على هذه المهارات في الاقتصاد الأوسع نطاقاً العرض. وهذه ليست مشكلة جديدة: فقد أشار تقرير عام ٢٠١٨ إلى أن «توظيف الموظفين الفنيين والاحتفاظ بهم لا يزالان يشكلان تحدياً للبرلمانات»، في حين أشارت الطبعة الأولى من التقرير، التي نُشرت في عام ٢٠٠٨، إلى أن «البرلمانات في المراحل المبكرة من إدخال المعلوماتية إلى هيئاتها التشريعية قد تواجه تحديات في الحصول على موارد كافية من التمويل والموظفين ذوي الخبرة للابتكار».

إذا سمحنا بالعمل عن بُعد، فيمكننا استقطاب مطوري برامج مؤهلين تماماً من المناطق الريفية. ولأنهم لا يتحدثون الإنجليزية، فمن الصعب عليهم اختيار العمل عن بُعد مع شركة أمريكية أو كندية أو أوروبية. ولكن سيكون من السهل علينا توظيفهم لأنهم قادرين على التحدث باللغة البرتغالية.

مجلس النواب، البرازيل

وكان تعيين الموظفين تحدياً ظهر مراراً وتكراراً في البحث الخاص بهذا التقرير لعام ٢٠٢٢. وسلطت البرلمانات الضوء على الصعوبات العامة في الاستعانة بموظفين تقنيين وأفادت بأنها تجد صعوبة خاصة لأسباب تتعلق بالميزانية في تعيين أخصائيين في مجالات مثل الأمن السيبراني. وقد دفع ذلك بعض البرلمانات إلى إتاحة فرص العمل عن بُعد لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو الاستعانة بمصادر خارجية لتطوير التطبيقات في البلدان الأقل تكلفة.

ومما لا يثير الدهشة أن القضايا الرئيسية التي ظهرت كانت تتعلق بالوصول إلى الأجهزة المناسبة، وتدريب المستخدمين، وسعة الاتصال بالإنترنت، والأمن (للأنظمة والبيانات). وبالنسبة للبرلمانات التي تنتقل إلى الأنظمة القائمة على التكنولوجيا السحابية، فإن توفير إمكانية العمل عن بُعد أمر منطقي، ما دام يمكن تأمين الأنظمة وإدارة معدات المستخدمين.

نظراً إلى أن الأجهزة بعيدة، يتعين علينا إدارتها بطريقة مختلفة. فعندما كانوا جميعاً في المكتب ويمكننا الوصول إليهم، كنا نعرف أنهم يحصلون على جميع التحديثات البرمجية والأمنية. وأما الآن، فالوضع أصعب: فعلى الرغم من أن لدينا برمجيات للتحديث عن بُعد، فلا يمكننا دائماً الاتصال بالأجهزة إذا لم تكن تلك البرمجيات مشغلة. وقد تُشغّل في ساعات غريبة لأن الأشخاص قد يعملون في أوقات مختلفة. لذا فإن تنظيم تحديثات نظام ويندوز يطرح صعوبات. ومع عمل الأشخاص عن بُعد، لا يمكن للجميع جلب حاسوبهم المحمول إلى المكتب. ولذلك في إطار البيئة الهجينة حيث يعملون من المكتب أو يعملون من المنزل، يستخدم البعض جهازاً آخر؛ فليدهم جهاز في المنزل وجهاز في المكتب.

البرلمان الوطني الأيرلندي، أيرلندا

يجب على البرلمانات أن تتكيف لدعم ممارسات العمل الجديدة عن طريق التدريب وتوسيع قدرات الشبكات.

كان تحديث البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك توسيع سعة الاتصال وإدخال شبكات افتراضية خاصة جديدة، أحد الاعتبارات في أيرلندا والبرلمانات الأخرى. وإذا كان للعمل عن بُعد أن يصبح سمة دائمة للبيئة البرلمانية - بالنسبة للنواب والموظفين - فإن قدرات الشبكة وتكرار الشبكة أمران حيويان:

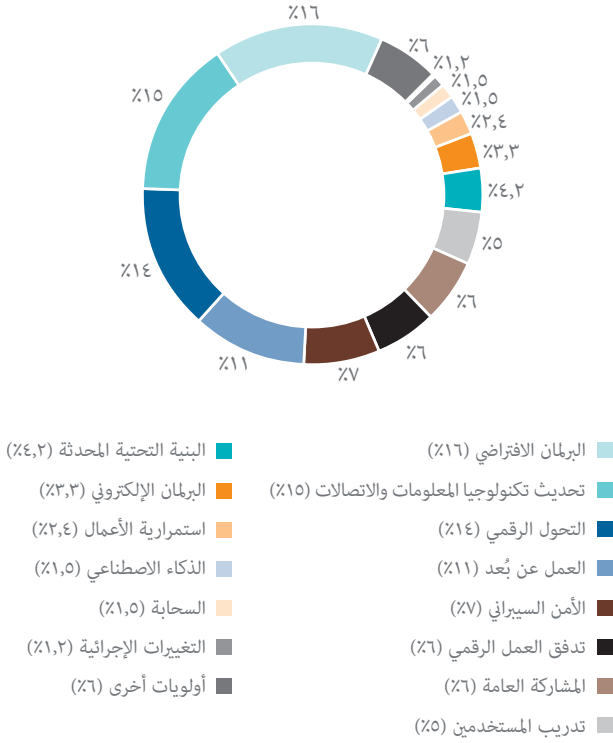
اعتمدت الجمعية الوطنية العمل من المنزل بعد الجائحة وأنشأت نظاماً لتطوير بيئة عمل رقمية. هذا النظام هو بنية تحتية افتراضية تدعم العديد من الأنظمة الرقمية وتستخدم في بيئات محدودة (آمنة) - في المنزل أو المقاهي أو أي أماكن أخرى - من أجل توفير مكان عمل رقمي للعاملين من المنزل.

الجمعية الوطنية، جمهورية كوريا

أولويات البرلمانات في المستقبل

سرعت الجائحة التحول نحو برلمان رقمي وزادت من إقبال البرلمان على الابتكار.

الشكل ١٠ - الأولويات العليا للبرلمانات بحسب المجال المواضيعي (العدد = ٣٣٧)



من أجل بناء منصة متينة للتحديث، يتعين على البرلمانات أن تتعلم من أحداث العامين الماضيين التي كشفت نقاط الضعف في التخطيط والتأهب وأتاحت الفرص لاعتماد أساليب العمل الجديدة. ويظهر هذا البحث أن البرلمانات تتطلع الآن إلى تعزيز التعلم في العامين الماضيين عن طريق بناء المرونة والقدرة على العمل عن بُعد، مدعومة بزيادة استخدام الأدوات الرقمية، والتقنيات القائمة على التكنولوجيا السحابية خاصةً وترد المجالات الاستراتيجية ذات الأهمية على المدى القصير إلى المتوسط في الشكل ١٠. وتشمل هذه المجالات البرلمان الافتراضي، وتحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الرقمي. ويتبع ذلك المزيد من الاعتبارات التشغيلية - مثل العمل عن بُعد والأمن السيبراني وسير العمل الرقمي والمشاركة العامة وتدريب المستخدمين - التي تدعم الأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقاً.

وسعيًا إلى تحقيق الأولويات المستقبلية المحددة آنفًا، تحتاج البرلمانات إلى التعلم من الجائحة، والتخطيط لضمان استمرارية البرلمان (خاصةً في حالة حدوث أزمة مستقبلية)، والتركيز على تعزيز القدرات الرقمية بطريقة تحويلية على المستوى المؤسسي، والحفاظ على الابتكار والتعاون البرلماني الدولي. وترد فيما يلي مناقشة لتلك المجالات.

أعضاء مجلس الشيوخ في جلسة تداول لمجلس الشيوخ الاتحادي في البرازيل. © Waldemir Barreto. مطبعة مجلس الشيوخ البرازيلي



التعلم من الجائحة

القيادة ضرورية لتنفيذ التحول الرقمي... والتحول الرقمي لا يتعلق بالتكنولوجيا وإنما بالمواقف والمهارات.

مجلس الشيوخ، البرازيل

لقد تعلمت البرلمانات دروساً كثيرة وهي الآن، بشكل عام، في وضع أفضل للاستجابة لأي أزمة جديدة. ومع ذلك، يجب أن يكون التخطيط للقدرة على الصمود مستمراً ويجب أن يصبح جزءاً من التفكير الاستراتيجي الأوسع نطاقاً في البرلمانات. ومن المهم بالقدر نفسه أن نتعلم من الجائحة: أي أن نفهم أين استجابت المؤسسة بفعالية وأين تعرضت للخطر بسبب الأحداث التي وقعت. وسيدعم ذلك التفكير في الفوائد الناجمة عن تغيير العملية والتحول الرقمي بالنسبة إلى سير أعمال البرلمان في المستقبل، وكيف يمكن دمج المرونة بشكل أفضل في نسيج المؤسسة. ويمكن للبرلمانات الحديثة - أي تلك التي تستخدم التقنيات السحابية ويمكنها العمل بشكل مستقل عن الموقع الفعلي وتوظيف أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة لدعم وتعزيز عملياتها وإجراءاتها - أن تكون أقوى في عملياتها اليومية وأكثر مرونة في مواجهة الشدائد.

ضمان استمرارية البرلمان

يجب أن يكون النواب قادرين على سن القوانين ومساءلة الحكومة في أثناء الأزمات. ويظهر البحث الذي قام عليه التقرير أن الأدوات الرقمية تدعم هذا الهدف، مشيراً إلى حاجة البرلمانات إلى التأكد من أن الإجراءات والقوانين التي تحكم جلسات البرلمان محدثة وتسمح بتنفيذ أحدث الابتكارات. وتيسر الأدوات الرقمية حدوث التغيير الثقافي والإجرائي: فقد ارتقت من أدوارها التشغيلية والداعمة السابقة لتصبح عوامل تمكين استراتيجية للبرلمان الحديث. ويحوّل ذلك التركيز من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تمكّن تكتيكياً جوانب من الاستراتيجية العامة للبرلمان، إلى استراتيجية رقمية أكثر شمولية - أي استراتيجية تقبلها وتقودها أعلى مستويات البرلمان، سواء كبار الموظفين أو النواب.

ويلزم إجراء تغيير للسماح بإجراء الجلسات والعمليات عن بُعد والسماح باستخدام تكنولوجيات جديدة. ويُعدّ البرلمان الافتراضي مثلاً رئيسياً على ذلك: فالتكنولوجيا التمكينية نفسها واضحة نسبياً، ولكن التحول في الإجراءات والعمليات، والأهم من ذلك، في الثقافة المطلوبة لتقبل العمل عن بُعد، حتى في أثناء الأزمات، جوهرية أكثر. وتوجد اعتبارات تتعلق بالأمن والثقة، وهذه الأساليب الجديدة للعمل تغير طبيعة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعمها. وينبغي ألا تكون تلك المشاريع هي المجال الوحيد لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فهي تتطلب مشاركة على نطاق المؤسسة، وقبولاً، وقبل كل شيء، قيادة. ويعني ذلك ضمناً تغييراً في دور كبار موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات لأنه إذا أُريد لهذه البرلمانات أن تكون فعالة، فلا بد من إتاحة المهارات الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى رفيع. وبذلك، يجب على الأفراد في هذه الأدوار التأثير في التفكير المستقبلي وتوجيهه على أعلى مستويات المؤسسة.

أعتقد، بناءً على ما رأيته، أن بناء المزيد من المرونة، وتعزيز قدرتنا على الابتكار، وإجراء تحسينات على الأنظمة هي تركيزنا الرئيسي في الوقت الحالي. فكما تعلمون، توصلنا إلى هذه الأنظمة في أقصر وقت ممكن، ولكن حان الوقت الآن لمحاولة الابتكار وتحسين هذه الأنظمة وجعلها أفضل لأنه لا يوجد حالياً شيء يدفنا إلى التأكد من أن الأنظمة ذات قيمة لأعمال المؤسسة. فالأنظمة موجودة ولكننا بحاجة إلى تحسينها. وإننا بحاجة إلى جعلها أكثر مرونة وقدرة على الصمود.

الجمعية الوطنية، زامبيا

تعزيز القدرات الرقمية

شهد العامان الماضيان بعض التقدم الكبير في طريقة عمل البرلمانات، مما عزز الدور المركزي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع تحول البرلمانات وتحديثها بسرعة، أكد هذا التحول أهمية التوحيد والتخطيط الفعال، ورفع من الأهمية النسبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجعل الأدوات الرقمية ذات أهمية أساسية وجوهرية لتنفيذ المهام.

وما تغير فعلياً حتى الآن هو موقف المؤسسة تجاه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.. فقد تم رفعها إلى مستوى الإدارة العليا حتى تتمكن من تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي.

برلمان كينيا

وذكرت البرلمانات خططاً محددة للتحديث تتراوح بين الخطط الاستراتيجية والخطط المحددة. فعلى سبيل المثال، يخطط برلمان أيرلندا لوضع خطة جديدة للتنفيذ ويقرّ مجلس النواب في شيلي بأنه يجب عليه تغيير خطته الاستراتيجية لتقبل الاستخدام المتزايد للأدوات الرقمية والافتراضية. وعلى مستوى تشغيلي أكثر، يريد برلمان إثيوبيا إصدار تطبيق للهاتف المحمول وموقع شبكي جديد ومركز اتصال جديد (للدعم التقني)، في حين تتطلع جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إصدار نظام جديد للعمل عن بُعد. وفيما يلي بعض الخطط الأخرى التي ذكرتها البرلمانات:

إنشاء خدمة لإعداد المحاضر الحرفية للمناقشات البرلمانية.

الجمعية الوطنية، جيبوتي

تحديث مركز البيانات للعمليات البرلمانية والإدارية والمالية.

الجمعية الوطنية، نيكاراغوا

إدخال الحوسبة السحابية لزيادة تسهيل العمليات عن بُعد وعبر الإنترنت والأجهزة المحمولة، وتحرير الوثائق في الوقت الحقيقي، والتعاون بشأن تعديلات مشاريع القوانين في اجتماعات لجنة الاختيار المشتركة، ورقمنة الإجراءات والمعلومات البرلمانية.

برلمان ترينيداد وتوباغو

وكما يبيّن المثال التالي، توجد فرصة لجعل البرلمان أكثر قدرة على الصمود في المستقبل:

في ظل الجائحة، زاد الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسرعة والطلب الداخلي على البرلمان. ولم تكن البنية التحتية القديمة مجهزة لهذا الطلب. وأولويتنا الأولى هي إعادة بناء بنيتنا التحتية المعلوماتية القائمة وتعزيزها. فضلاً عن ذلك، نريد ضمان تتبع عمليات التشغيل الداخلية بشكل صحيح، وإدارة الخدمات الشبكية التي أدخلت في البرلمان والتي اعتمدها المستخدمون الداخليون بنجاح مثل التكنولوجيا السحابية ومنصة Zoom والبريد الإلكتروني الخاص والرسائل الفورية.

مجلس الشيوخ، كمبوديا

وحددت برلمانات أخرى جوانب البرلمان الافتراضي التي يتعين تطويرها أو تعزيزها:

تنفيذ أمانة برلمان إلكتروني خالية من الأوراق.

الجمعية الوطنية، باكستان

إنشاء نظام يتيح الاجتماعات الهجينة، بما في ذلك التصويت عن بُعد.

برلمان بولندا

وتسلط أولويات البرلمانات الأكبر حجماً والأكثر تقدماً الضوء على الوجهة التي تتجه إليها المؤسسات الرائدة في مجال الابتكار التكنولوجي:

تنفيذ العملية التشريعية الرقمية بأكملها، بحيث يمكن أيضاً الوصول إلى المعلومات والإجراءات التي تعتمد حصراً على البرلماني ونقلها عن طريق تطبيق Infoleg.

مجلس النواب، البرازيل

وضع استراتيجية للأنظمة والخدمات القائمة على التكنولوجيا السحابية لدعم الاحتياجات المستقبلية، وتحديد وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي، بما في ذلك الأدوات والأنظمة الداعمة لزيادة مشاركة الجمهور، ومشروع قاعة اللجنة الذكية. ويستند ذلك إلى الخبرة المكتسبة في ظل الجائحة. وسنستهل مشروعاً لتحديث جميع قاعات اللجان من أجل دعم الاحتياجات الحالية والمستقبلية. ويشمل ذلك التغييرات في الأجهزة والبرامج والبنية التحتية للاتصالات والبنية التحتية للوسائط المتعددة، وتكامل بين الأجزاء المختلفة لعدد كبير من القاعات.

الكنيست، إسرائيل

سندمج التغييرات المدخلة لدعم العمل عن بُعد والهجين للنواب والموظفين الإداريين، ونهج البرلمان الناضج للخدمات الرقمية لتحسين تجربة العملاء، وتزويد النواب بخدمات أسرع وأكثر كفاءة، وتطوير قدرتنا على دعم الاجتماعات الهجينة في المباني البرلمانية.

برلمان المملكة المتحدة

وكما توضح الجمعية الوطنية لبوتان، كان البرلمان الإلكتروني محور تركيز قبل الجائحة. وقد اكتسب أهمية أكبر منذ ذلك الحين بوصفه وسيلة لتقليل الورق. وينطبق الأمر نفسه على مجلس الشورى البحريني الذي بدأ في نشر التطبيقات القائمة على التكنولوجيا السحابية قبل الجائحة، لكنه يخطط الآن للانتقال إلى نظام البرمجيات كخدمة بوصفه النموذج القائم على التكنولوجيا السحابية لجميع تطبيقاته. ويدرك كلا البرلمانين أن الطلب على الحلول السحابية والعمل عن بُعد قد زاد بشكل كبير ويجب التخطيط له في تفكيرهما المستقبلي.

استدامة الابتكار

يدعم الابتكار البرلمانات في أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية ويساعدها على بناء القدرة على الصمود. ويقول ٨٤ في المئة من البرلمانات إنها الآن أكثر ابتكاراً مما كانت عليه قبل الجائحة، وإنها أكثر انفتاحاً على الحلول الرقمية وأكثر ثقة بها. وعلى الرغم من هذا الشعور الإيجابي، فمن السهل أن نرى كيف يمكن للبرلمانات أيضاً أن تنزلق مجدداً إلى التساهل، وتعجز عن الاستفادة من الدروس المستخلصة على مدى الجائحة. وتوجد فرصة لجني فوائد التقنيات الرقمية الجديدة لجعل البرلمان أكثر فعالية ودعم توازن أفضل بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للنواب والموظفين. ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا نظرت البرلمانات إلى أساليب جديدة للعمل، واعتمدت منهجيات Agile لإدارة المشاريع وغيرها من المنهجيات الجديدة، وظلت منفتحة على الابتكار الناشئ من جميع قطاعات المؤسسة.

كان التواصل والتعاون مع البرلمانات الأخرى تحويلياً.

وقد سلطت الجائحة الضوء على مدى أهمية التمكن من تبادل المعرفة مع أشخاص ومنظمات مماثلة والبحث عن إجابات منهم. وقد أنشأ مركز الابتكار في البرلمان وشركاؤه قنوات عدة للمراسلة الفورية للبرلمانات. وقد ساعد ذلك على إقامة جماعة قوية من الممارسين من كبار موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين تمكنوا من التعاون مع بعضهم بعضاً ودعم بعضهم بعضاً. ودعمت هذه الشبكة المركز ومحاورة في استضافة مؤتمر افتراضي للبرلمان الإلكتروني العالمي اجتذب أكبر عدد من الحضور مقارنةً بأي مؤتمر من هذا القبيل، فضلاً عن سلسلة من الندوات الشبكية للموظفين البرلمانيين. وقد شددت البرلمانات العاملة مع المركز، وتلك التي تشارك في البحث الخاص بهذا التقرير، مراراً وتكراراً على كيف كان التواصل والتعاون مع البرلمانات الأخرى تحويلياً وجعلها أكثر استجابةً. ويمكن للبرلمانات، بل ينبغي لها، أن تتشاور مع طائفة واسعة من المصادر لدعم تحديثها، وأن تتعلم وتنمو عن طريق العمل معاً.

التوصيات

أكد البحث الخاص بتقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٢ النتائج السابقة التي تم التوصل إليها وهي أن جائحة كوفيد-١٩ كانت حافزاً للابتكار والتحول في البرلمانات على الرغم من التحديات الكبيرة المواجهه. ومن المهم استيعاب ما حدث واستخدامه بوصفه خط أساس لمزيد من التحديث. ومتى أحرزت البرلمانات تقدماً محدوداً أو معدوماً على مدى

(أو إزالة الحواجز التي تحول دون ذلك)، أو توفير نطاق ضمن الإجراءات للظروف الخاصة التي يعلنها البرلمان.

٣- إجراء تقييم للقدرة الرقمية واستعراض لتخطيط استمرارية الأعمال:

- ١-٣ على مستوى بسيط، تقييم ما إذا كان البرلمان لديه ما يلي:
- فريق أو لجنة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى أي مستوى
- استراتيجية رقمية - تحديد من يمتلكها، وعلى أي مستوى في المنظمة، وما إذا كانت تغطي الجوانب التالية:
- منهجيات لتخطيط المشاريع (التحقق مما إذا كانت هذه المنهجيات تدعم أساليب أكثر مرونة/استجابةً للعمل)
- مؤشرات أداء رئيسية لإدارة الأداء الداخلي والخارجي
- استراتيجية سحابية
- استراتيجية للأمن السيبراني
- استراتيجية لتدريب المستخدمين ودعمهم
- كفاءات العمل عن بُعد للنواب والموظفين
- خطة لاستمرارية الأعمال

٢-٣ على مستوى متقدم أكثر، يوفر محور إدارة تكنولوجيا المعلومات في مركز الابتكار في البرلمان^٧، الذي يستضيفه البرلمان الأوروبي، أداة للبرلمانات لتقييم نضجها الرقمي وإنشاء مسار للتحديث. وسيكون كل برلمان في وضع أفضل لتحديد الأبعاد الاستراتيجية التي تحتاج إلى البلورة بعد تقييم نضجها الرقمي.

٤- استناداً إلى نتيجة ما سبق، استعراض الاستراتيجية الرقمية/الخطة الاستراتيجية للبرلمان وتحديثها لإدماج الحاجة إلى اتباع نهج رفيع المستوى وأكثر شمولية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الاتجاهات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البرلمانية والحاجة إلى التأهب لحالات الطوارئ في المستقبل والتمتع بالقدرة على الصمود أمامها.

٥- إيفاد كبار الموظفين للمشاركة في أنشطة تبادل المعرفة البرلمانية، ولا سيما عن طريق مركز الابتكار في البرلمان، من أجل التعلم من البرلمانات الزميلة وتبادل الخبرات مع الأقران.

العامين الماضيين، من المهم بالقدر نفسه بالنسبة إليها أن ترى ما تغير في أماكن أخرى وأن تبحث عن فرص لتحسين ممارساتها.

ويلزم استعراض الخطط الاستراتيجية التي وضعت قبل الجائحة، وفي كثير من الحالات، إعادة وضعها. وينبغي تعلم الدروس المستفادة من أجل استمرارية الأعمال والمرونة وإدماجها في الممارسة العملية. وتتجاوز البرلمانات الفردية، أظهرت الجائحة القيمة الكبيرة التي يمكن اكتسابها من التواصل والمشاركة مع البرلمانات الأخرى.

ويقدم هذا التقرير خمس توصيات للبرلمانات من أجل العمل على أعلى مستوى. ويتطلب ذلك توافقاً سياسياً وقيادة الإدارة العليا:

١- إجراء استقصاء رسمي لاستخلاص الدروس من الجائحة وإعداد البرلمان للمستقبل:

١-١ تقييم الاستجابة البرلمانية للجائحة، مع النظر في مدى استعداد المؤسسة وكيفية استجابتها:

- ما الذي نجح جيداً؟
- ما القيود أو التحديات المواجهة؟
- ما التغييرات التي ينبغي أن تصبح دائمة؟
- ما التغييرات التي ينبغي الاحتفاظ بها تحسباً للأحداث المعطلة المستقبلية؟
- ما التغييرات التي لم تكن فعالة ولا ينبغي الاحتفاظ بها، وما البدائل؟

٢-١ استعراض الإجراءات التي تأخذ الاستجابة للجائحة في الاعتبار للتأكد من أنها مناسبة وأن تدابير الطوارئ المناسبة موجودة لأي حدث معطل في المستقبل. وينبغي أن ينظر هذا الاستعراض في كيفية تغير عمل النواب وتأثير ذلك في المشاركة العامة.

٣-١ استعراض الممارسات في مجالات المشاريع والمشتريات وتطوير الأنظمة للتأكد من أنها مناسبة للغرض في برلمان متغير وأنها لا تقيد الابتكار.

٤-١ استعراض ممارسات العمل عن بُعد للنواب والموظفين، بما في ذلك البنية التحتية ووظائف الدعم اللازمة لذلك.

٥-١ جمع الأدلة من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك النواب والإدارة العليا والخبراء والأكاديميون في هذا المجال والبرلمانات الأخرى والجمهور.

٦-١ تبادل نتائج الاستقصاء على نطاق واسع، بما في ذلك مع البرلمانات الأخرى.

٢- ضمان استعراض الإطار القانوني، بما في ذلك الدستور والتشريعات والنظام الداخلي، وتعديلها عند الضرورة، مع التركيز على بناء قدرة البرلمان على الصمود في وجه حالات الطوارئ المستقبلية. ويمكن القيام بذلك عن طريق تمكين الجلسات عن بُعد بشكل دائم

^٧ الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي، «محور إدارة تكنولوجيا المعلومات: تأطير تطوير إدارة تكنولوجيا المعلومات للبرلمانات»: <https://ipu.europarl.europa.eu/home.html>

التذييلات

التذييل ألف - البرلمانات التي تعقد جلسات عن بُعد

فيما يلي قائمة بالبرلمانات التي أبلغت أنها عقدت جلسات عن بُعد أو جلسات هجينة في أثناء الجائحة. فقد عقدت أكثر من نصف البرلمانات المشمولة بالاستقصاء (51%) جلسة عامة بشكل من الأشكال الافتراضية، وعقدت أكثر من ثلاثة أرباع البرلمانات (77%) اجتماع لجنة واحد على الأقل بشكل من الأشكال الافتراضية.

البلد/البرلمان	المجلس	عقد جلسة عامة واحدة على الأقل عن بُعد أو بطريقة هجينة		عقد اجتماعاً واحداً على الأقل للجنة عن بُعد أو بطريقة هجينة	
		منذ بداية الجائحة ٢٠٢٠	منذ بداية الجائحة ٢٠٢٢	منذ بداية الجائحة ٢٠٢٠	منذ بداية الجائحة ٢٠٢٢
البرلمان الأوروبي	مجلس واحد	●	●	●	●
برلمان عموم أفريقيا	مجلس واحد			●	
بلجيكا	المجلس الأدنى	●	●	●	●
بوتان	المجلس الأدنى	●	●	●	●
بوتسوانا	مجلس واحد	●	●	●	●
بولندا	المجلس الأدنى	●	●	●	●
بيرو	مجلس واحد	●	●	●	●
بيلاروس	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى			●	
تايلند	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
ترينيداد وتوباغو	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
الجمهورية التشيكية	المجلس الأدنى	●	●	●	●
الجمهورية الدومينيكية	المجلس الأدنى	●	●	●	●
الجمهورية السلوفاكية	مجلس واحد	●	●	●	●
جمهورية الكونغو الديمقراطية	المجلس الأعلى	●	●	●	●
جمهورية كوريا	مجلس واحد	●	●	●	●
جنوب أفريقيا	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
الدايفرك	مجلس واحد	●	●	●	●
رواندا	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
رومانيا	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
زامبيا	مجلس واحد	●	●	●	●
زمبابوي	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●

البلد/البرلمان	المجلس	عقد جلسة عامة واحدة على الأقل عن بُعد أو بطريقة هجينة		عقد اجتماعاً واحداً على الأقل للجنة عن بُعد أو بطريقة هجينة	
		منذ بداية الجائحة ٢٠٢٠	منذ بداية الجائحة ٢٠٢٢	منذ بداية الجائحة ٢٠٢٠	منذ بداية الجائحة ٢٠٢٢
أذربيجان	مجلس واحد			●	
الأرجنتين	المجلس الأعلى	●	●	●	●
إستونيا	مجلس واحد	●	●	●	●
إسرائيل	مجلس واحد	●	●	●	●
ألمانيا	مجلس واحد	●	●	●	●
أندورا	مجلس واحد	●	●	●	●
أوروغواي	المجلس الأدنى	●	●	●	●
أوكرانيا	مجلس واحد	●	●	●	●
أيرلندا	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
آيسلندا	مجلس واحد	●	●	●	●
إيطاليا	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
باراغواي	المجلس الأدنى	●	●	●	●
باكستان	المجلس الأدنى	●	●	●	●
البحرين	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
البرازيل	المجلس الأدنى	●	●	●	●
	المجلس الأعلى	●	●	●	●
البرتغال	مجلس واحد	●	●	●	●

عقد اجتماعاً واحداً على الأقل للجنة عن بُعد أو بطريقة هجينة		عقد جلسة عامة واحدة على الأقل عن بُعد أو بطريقة هجينة			
في عام ٢٠٢٢	منذ بداية الجانحة	في عام ٢٠٢٢	منذ بداية الجانحة	المجلس	البلد/البرلمان
●	●		●	مجلس واحد	ليتوانيا
●	●	●	●	المجلس الأدنى	ليسوتو
	●			مجلس واحد	مالطة
	●		●	المجلس الأدنى	مدغشقر
	●		●	المجلس الأعلى	
	●			المجلس الأدنى	المغرب
●	●	●	●	المجلس الأدنى	المكسيك
●	●	●	●	المجلس الأعلى	
			●	مجلس واحد	ملاوي
●	●		●	مجلس واحد	ملديف
●	●	●	●	المجلس الأدنى	المملكة المتحدة
●	●	●	●	المجلس الأعلى	
●	●	●	●	مجلس واحد	منغوليا
			●	مجلس واحد	موريشيوس
	●		●	مجلس واحد	موزامبيق
	●			مجلس واحد	النرويج
●	●			المجلس الأدنى	نيبال
●	●			المجلس الأعلى	
	●			المجلس الأدنى	نيجيريا
	●			المجلس الأعلى	
	●			مجلس واحد	نيكاراغوا
●	●	●	●	مجلس واحد	نيوزيلندا
●	●	●	●	المجلس الأدنى	هولندا
●	●			المجلس الأعلى	

عقد اجتماعاً واحداً على الأقل للجنة عن بُعد أو بطريقة هجينة		عقد جلسة عامة واحدة على الأقل عن بُعد أو بطريقة هجينة			
في عام ٢٠٢٢	منذ بداية الجانحة	في عام ٢٠٢٢	منذ بداية الجانحة	المجلس	البلد/البرلمان
●	●			مجلس واحد	سان تومي وبرينسيبي
●	●			مجلس واحد	سري لانكا
			●	المجلس الأدنى	سلوفينيا
	●		●	المجلس الأعلى	
●	●			مجلس واحد	سورينام
●	●	●	●	المجلس الأدنى	سويسرا
●	●	●	●	المجلس الأعلى	
●	●			مجلس واحد	سيشيل
●	●	●	●	المجلس الأدنى	شيلي
●	●		●	المجلس الأعلى	
	●		●	مجلس واحد	الصين
●	●	●	●	مجلس واحد	العراق
●	●	●	●	المجلس الأدنى	عمان
●	●	●	●	المجلس الأعلى	
	●			مجلس واحد	غانا
●	●			المجلس الأعلى	فرنسا
●	●	●	●	المجلس الأدنى	الفلبين
●	●	●	●	مجلس واحد	فيجي
●	●		●	مجلس واحد	قطر
●	●			المجلس الأعلى	كمبوديا
●	●	●	●	المجلس الأدنى	كندا
●	●			مجلس واحد	كوستاريكا
	●	●	●	المجلس الأدنى	كولومبيا
●	●	●	●	المجلس الأدنى	كينيا
●	●	●	●	المجلس الأعلى	
●	●	●	●	مجلس واحد	لاتفيا
●	●		●	مجلس واحد	لبنان
●	●			مجلس واحد	لكسمبرغ

التبديل باء - البرلمانات المشاركة في البحث

مجموعات النقاش وأحداث أخرى	الاستقصاء		
	المجلس الأعلى	المجلس الأدنى	مجلس واحد
	●	●	
نيبال	●	●	
اليابان	●	●	
أوروبا			
أرمينيا			●
إسبانيا	●	●	
إستونيا			●
ألمانيا	●	●	
أندورا			●
أوكرانيا			●
أيرلندا	●	●	
آيسلندا			●
إيطاليا	●	●	
البرتغال			●
البرلمان الأوروبي			●
بلجيكا		●	
بولندا		●	
بيلاروس	●	●	
الجمهورية التشيكية		●	
الجمهورية السلوفاكية			●
الدانمرك			●
رومانيا	●	●	
سلوفينيا	●	●	
السويد			●
سويسرا	●	●	
فرنسا		●	
لاتفيا			●
لكسمبرغ			●
ليتوانيا			●
مالطة			●
مقدونيا الشمالية			●

مجموعات النقاش وأحداث أخرى	الاستقصاء		
	المجلس الأعلى	المجلس الأدنى	مجلس واحد
الأمريكتان			
الأرجنتين	●	●	
إكوادور			●
أوروغواي	●	●	
باراغواي	●	●	
البرازيل	●	●	
بيرو			●
ترينيداد وتوباغو	●	●	
الجمهورية الدومينيكية		●	
سورينام			●
شيلي		●	●
كندا	●	●	
كوستاريكا			●
كولومبيا	●	●	
المكسيك	●	●	
نيكاراغوا			●
آسيا			
أذربيجان			●
باكستان		●	
بنغلاديش			●
بوتان	●	●	
تايلند	●	●	
جمهورية كوريا			●
سري لانكا			●
الصين			●
الفلبين	●	●	
كمبوديا	●	●	
ماليزيا		●	●
ملديف			●
منغوليا			●

مجموعات النقاش وأحداث أخرى			الاستقصاء		
المجلس الأعلى	المجلس الأدنى	مجلس واحد	المجلس الأعلى	المجلس الأدنى	مجلس واحد
●	●		●	●	جنوب أفريقيا
			●	●	رواندا
		●		●	زامبيا
			●	●	زيمبابوي
				●	سان تومي وبرينسيبي
				●	سيشيل
				●	غانا
			●		كوت ديفوار
●	●		●	●	كينيا
				●	ليسوتو
			●	●	مدغشقر
				●	ملاوي
		●		●	موريشيوس
				●	موزامبيق
			●	●	نيجيريا

التذييل جيم - تصميم البحوث

استند هذا البحث إلى استقصاء والعديد من مجموعات النقاش. واستُمدت بيانات إضافية من سلسلة من الندوات الشبكية بشأن التحديث البرلماني نظمتها محاور مركز الابتكار في البرلمان. وعلى عكس الإصدارات السابقة، فإن تقرير عام ٢٠٢٢ هذا ليس شاملاً ويركز فقط على تأثير جائحة كوفيد-١٩ وحالة البرلمانات بعد عامين من بداية الجائحة.

استقصاء للبرلمانات

كان الاستقصاء الخاص بتقرير عام ٢٠٢٢ موجزاً. وشملت أسئلة عن قدرة البرلمانات على العمل في مرحلة ما بعد الجائحة، وكيف أثرت الجائحة في استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمواقف البرلمانية، والنهج المتبعة في التحديث، والابتكار. وكانت أسئلة الاستقصاء كما يلي:

- هل عقد البرلمان جلسة عامة واحدة على الأقل عن بُعد أو بطريقة هجينة...

- منذ بداية الجائحة؟

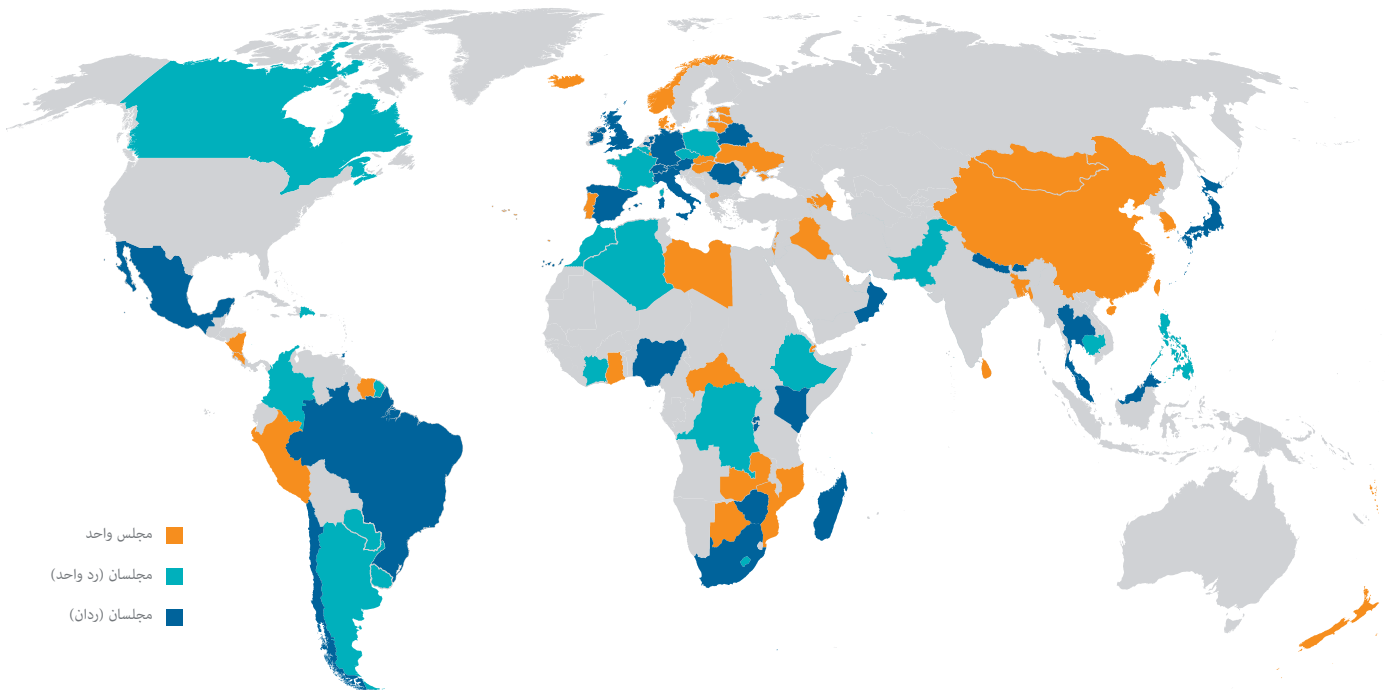
مجموعات النقاش وأحداث أخرى			الاستقصاء		
المجلس الأعلى	المجلس الأدنى	مجلس واحد	المجلس الأعلى	المجلس الأدنى	مجلس واحد
●	●		●	●	المملكة المتحدة
		●		●	النرويج
		●	●	●	النمسا
				●	هنغاريا
			●	●	هولندا
					الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
				●	إسرائيل
			●	●	البحرين
				●	برلمان عموم أفريقيا
		●			تشاد
	●			●	الجزائر
				●	جيبوتي
				●	العراق
			●	●	عمان
				●	قطر
				●	لبنان
				●	ليبيا
	●			●	المغرب
					المحيط الهادئ
				●	تونغا
				●	فانواتو
				●	فيجي
				●	نيوزيلندا
					أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
			●		إثيوبيا
				●	برلمان عموم أفريقيا
				●	بوتسوانا
			●	●	بوروندي
				●	جمهورية أفريقيا الوسطى
			●		جمهورية الكونغو الديمقراطية

- في عام ٢٠٢٢؟
- هل عقد البرلمان اجتماعاً واحداً على الأقل للجنة عن بُعد أو بطريقة هجينة...
- منذ بداية الجائحة؟
- في عام ٢٠٢٢؟
- هل تتوقعون أن يعقد البرلمان جلسات عن بُعد أو جلسات هجينة (أو يكون قادراً على ذلك إذا لزم الأمر) في المستقبل؟
- هل عدّل النظام الداخلي للبرلمان للسماح له بالعمل في أثناء جائحة كوفيد-١٩؟
- إذا كان الأمر كذلك، فما التغييرات المدخلة؟
- هل يُسمح للأعضاء بالتصويت عن بُعد؟
- كيف يدلون بأصواتهم؟
- هل يمكن للنواب المشاركة في التصويت عن بُعد في حالة حدوث ظروف استثنائية؟
- كيف أثرت الجائحة في المواقف تجاه أساليب العمل الجديدة في البرلمان؟
- كيف تأثر تحديث البرلمان بالجائحة؟
- كيف تأثرت قدرة البرلمان على الصمود بسبب الجائحة؟
- كيف تغيرت المشاركة العامة في البرلمان في أثناء الجائحة؟
- ما أهم ثلاث أولويات رقمية للبرلمان عند خروجه من الجائحة؟
- يُرجى مشاركة أي دروس تعلمها البرلمان من الجائحة.

ووزّع الاستقصاء على جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وعبر شبكات مركز الابتكار في البرلمان. وجمعت البيانات في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو ٢٠٢٢. وجرت العادة على ألا ترد على الاستقصاء سوى البرلمانات الوطنية. ولكن في هذه الحالة، قُبلت الردود الواردة من البرلمان الأوروبي وبرلمان عموم أفريقيا لأنهما مشاركان نشطان في مركز الابتكار في البرلمان.

ووردت إجمالاً ردود من ١٢٣ مجلساً برلمانياً: ٩٣ مجلساً من البرلمانات الوطنية وبرلمانيين إقليميين. وأكملت بعض البرلمانات المكوّنة من مجلسين استقصاء واحداً شمل كلا المجلسين، في حين قدمت برلمانات أخرى ردوداً منفصلة من المجلسين الأدنى والأعلى. ونظراً إلى أن عدد «السكان» (البرلمانات في العالم) ضئيل، فإن العينة لا تُعد ذات دلالة إحصائية بل تمثيلية. ويعني ذلك أنه لا يمكن استقراء النتائج للتحدث باسم جميع البرلمانات - فتلك الردود تخص المجيبين وحدهم. ومتى تُقدّم بيانات نوعية، يجري بحثها باستخدام عملية تحليل مواضيعي لتحديد الأنماط الناشئة.

الشكل ١١ - الردود على الاستقصاء بحسب نوع المجلس البرلماني (العدد = ١٢٣)



مجموعات النقاش

كانت المرحلة الثانية من البحث الأولي لهذا التقرير مجموعة من مجموعات النقاش نظمها مركز الابتكار في البرلمان بالتعاون مع محاور المركز ورابطة الأمناء العاميين للبرلمانات. وبحثت مجموعات النقاش، التي عُقدت في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، كيف تغيرت البرلمانات بسبب تجربتها مع الجائحة. وركزت المناقشات على النهج المتبعة وكيف تُرجم ذلك إلى تحديث وتحويل للإجراءات والنظم والخدمات البرلمانية، والحوافز والتحديات التي تواجهها، والمواقف داخل البرلمانات إزاء الابتكار والتحديث واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد حُررت الاقتباسات المباشرة من مجموعات النقاش هذه من أجل الاتساق واحترام القواعد النحو والصرف.

وكان المشاركون في مجموعات النقاش أمناء عاميين، وكبار موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الاتصال، وكتبة برلمانيين. وعُقدت ست مجموعات نقاش اعتمدت على مشاركين من الجهات التالية:

- رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات
- محور المركز في الشرق الأفريقي
- محور المركز للبلدان المتحدثة بالإسبانية
- محور المركز لإدارة تكنولوجيا المعلومات
- محور المركز للبيانات المفتوحة
- محور المركز للجنوب الأفريقي

واستُمدت مواد أساسية إضافية مما يلي:

- اجتماع غير رسمي لرابطة الأمناء العاميين للبرلمانات
- شبكة محور المركز للبيانات المفتوحة
- سلسلة الندوات الشبكية للمركز بشأن تحويل البرلمانات
- مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي الافتراضي لعام ٢٠٢١

وفي المجموع، كان ٣٧ مجلساً برلمانياً ممثلاً في مجموعات النقاش. وترد في التذييل بآء قائمة كاملة بالمشاركين.

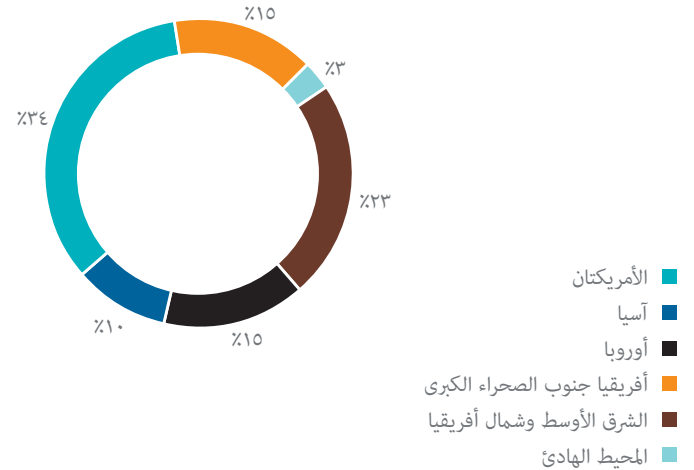
التذييل دال - سلسلة تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي

هذا التقرير فريد لأنه لا يتبع شكل الاستقصاء المتعمق التقليدي للطبعات السابقة. وعلى الرغم من أن السلسلة التي بدأت في عام ٢٠٠٨ تعطي هذا التقرير سياقاً، فيمكن قراءته بمفرده أو بالاقتران مع قسم «الدروس المستفادة من الجائحة» الوارد في تقرير عام ٢٠٢٠.

وتساعد سلسلة تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي، التي نُشرت في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، المجتمع البرلماني على ضمان اتباع استخدامه للأدوات الرقمية الممارسات الجيدة؛ وتسلط التقارير الضوء على الاتجاهات الناشئة ومجالات التركيز الاستراتيجي

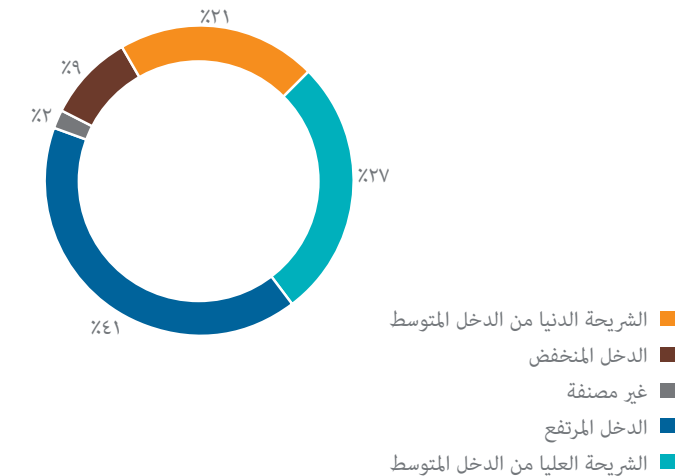
ومن أصل ١٢٣ رداً، ورد ٤٧ رداً من برلمانات ذات مجلس واحد، و٤٤ رداً من برلمانات مكوّنة من مجلسين، و٣٢ رداً من المجلس الأعلى لبرلمانات (انظر الشكل ١١). وتعرّف ٤٠ في المئة من البرلمانات بأنها «صغيرة»، و٤٠ في المئة بأنها «متوسطة» و٢٠ في المئة بأنها «كبيرة»^٨. وكان المشاركون في الاستقصاء موجودين في جميع مناطق العالم، مع وجود ٢٤٪ في الأمريكتين و٢٣٪ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الشكل ١٢).

الشكل ١٢ - التوزيع الجغرافي للمجيبين على الاستقصاء (العدد = ١٢٣)



ويتضمن هذا التقرير تحليلاً للردود بحسب مستوى الدخل، استناداً إلى تصنيفات البنك الدولي^٩. وكما هو مبين في الشكل ١٣، كان ٤١٪ من المجيبين من البلدان المرتفعة الدخل و٩٪ فقط من البلدان المنخفضة الدخل. وهذا نمط مألوف في سلسلة التقارير. ويُسْتثنى البرلمان الإقليمي المشمولان بالبحث المتعلق بهذا التقرير من التحليل القائم على الدخل.

الشكل ١٣ - مستويات دخل المجيبين على الاستقصاء (العدد = ١٢٣)



٨ البرلمان «الصغير» يضم أقل من ١٠٠ عضو، والبرلمان «المتوسط» يضم ما بين ١٠٠ عضو و٢٩٩ عضواً، والبرلمان «الكبير» يضم ٣٠٠ عضو أو أكثر.

٩ البنك الدولي، «تصنيفات جديدة للبنك الدولي بحسب مستوى الدخل: ٢٠٢١-٢٠٢٢»، ١ تموز/يوليو ٢٠٢١: blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2021-2022.

البرلمانات ومنظمات المراقبة البرلمانية وغيرها فكرة واضحة عن عمق العلاقات بين البرلمانات والمواطنين وقوتها وطبيعتها.

وقد تبلور فهم ماهية «البرلمان الإلكتروني» منذ سك هذا المفهوم في تقرير عام ٢٠٠٨. وأعاد تقرير عام ٢٠١٨ النظر في التعريف، مما جعله أوسع مما كان متوخى في الأصل، ليشمل التكنولوجيا إلى جانب الحوكمة والتحول والكفاءة. وهو يتضمن فهماً مرناً للأشخاص والعمليات والبنى والبيانات والحكم الرشيد، ومنظوراً استراتيجياً لكيفية تحسين الأدوات والخدمات الرقمية لأغراض الانفتاح وإمكانية الوصول والمساءلة عن العمل في البرلمان:

يضع البرلمان الإلكتروني التكنولوجيات والمعارف والمعايير في صميم عملياته ويجسد قيم التعاون والشمولية والمشاركة والانفتاح على الشعوب.

ويرسم تقرير عام ٢٠١٨ صورة إيجابية للبرلمانات التي تُحسّن عن طريق التكنولوجيات التي اعتمدها. ويُظهر استمرار الانفتاح والتعاون بين البرلمانات وتزايدهما مع المجتمع المدني والجمهور عامة، حيث تقوم البرلمانات بنشاط أكبر بنشر وبث واستخدام مواد إعلامية يسهل الوصول إليها وتكون قابلة للاستخدام. وعلى الصعيد الداخلي، تعمل البرلمانات بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.

واستمر الاتجاه نحو الانفتاح البرلماني في عام ٢٠١٨. واستخدمت المزيد من البرلمانات البيانات المفتوحة وتحول المزيد منها إلى منصات الاتصال التي يستخدمها الناس أكثر من غيرها. وفي تخطيط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها، استمرت ذلك العام الاتجاهات المرصودة في التقارير السابقة. والتخطيط الاستراتيجي هو القاعدة ولكنه لا يسترشد دائماً برؤية أوسع نطاقاً لما يمكن أن تحققه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو تعقبه عمليات لرصد التقدم المحرز وقياسه واستعراضه. والفجوات بين البرلمانات في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، فضلاً عن الصعوبات في التمويل المتاح والتوظيف والتكيف الثقافي، تحديات راسخة ومستمرة، على غرار معارف الموظفين والنواب ومهاراتهم وثقتهم في التكنولوجيا.

وكما جاء في تقرير عام ٢٠١٦، لا تزال البرلمانات بحاجة إلى الدعم فيما يخص مجموعة كاملة من التطبيقات الرقمية، من التخطيط والأنظمة الخلفية إلى البيانات المفتوحة ومشاركة المواطنين. وكان مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي جزيئاً استجابة لهذا الطلب.

وكشف النواب، الذين شملهم الاستقصاء مباشرة لأول مرة في عام ٢٠١٨، عن اعتمادهم المتزايد على التكنولوجيات المحمولة كجزء طبيعي من

ومجالات التحسين. وهذه السلسلة مفيدة للأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني الراغبين في بناء علاقات عمل مع البرلمانات وفهم ما تقوم به البرلمانات في جميع أنحاء العالم في مجال المشاركة العامة فهماً أفضل.

واستند تقرير عام ٢٠٠٨ إلى استقصاء أجري في عام ٢٠٠٧. وأدى استقصاء ثانٍ أجري في عام ٢٠٠٩ إلى إعداد التقرير الثاني في السلسلة الذي نُشر في عام ٢٠١٠. ويشابه ذلك التقرير الثاني طبعة عام ٢٠٠٨ إذ يتيح للمجتمع البرلماني حصر التغيرات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامةً وفي زيادة استخدامها تحديداً. ويمكّن البرلمانات من تحديد الاتجاهات الناشئة في قطاع شهد تغيراً سريعاً وأهمية متزايدة في السنوات الماضية. ومع استمرار هذه السلسلة، وُلدت بيانات وتحليلات ساعدت البرلمانات على إثبات التحديات والتعقيدات التي تواجهها التكنولوجيا الجديدة في البيئة البرلمانية، وقُدّمت اقتراحات للتغلب على بعض العقبات التي تحول دون الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإن المواد والاتجاهات الواردة في هذه التقارير مستمدة من العروض والمناقشات التي جرت في مؤتمري البرلمان الإلكتروني العالمي اللذين عُقدا في عام ٢٠٠٧ في جنيف وفي عام ٢٠٠٩ في بروكسل.

وتابع التقرير الثالث في هذه السلسلة، وهو تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠١٢، تلك العملية بمراجعة الاستقصاء للحصول على بيانات أحدث وتبسيط الضوء على الاتجاهات الناشئة. وكان ذلك عندما بدأت البرلمانات في إدراك الفرص التي تتيحها وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات المفتوحة وأنظمة المصادر المفتوحة. واستندت الطبعة الثالثة أيضاً إلى نتائج مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي في عام ٢٠١٠ (ميدراوند، جنوب أفريقيا) ومختلف المنتديات والاجتماعات الأخرى التي تتناول القضايا المتعلقة بالبرلمان الرقمي. وشملت هذه المشاريع مشاريع للمساعدة التقنية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمرات مختلفة (مثل مؤتمر المكتبات ومرافق البحوث الذي عُقد في شيلي في عام ٢٠١١). وكان أحد مجالات التركيز الرئيسية لتقرير عام ٢٠١٢ هو تحديد التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتحديد الأساليب التي يمكن للبرلمانات أن تستخرّ بها تلك التكنولوجيات لاستخدامها الخاص ولاستخدام الجمهور الأوسع.

وكانت هناك فجوة مدتها أربع سنوات بين التقريرين الثالث والرابع في السلسلة. وفي إطار تصميم تقرير عام ٢٠١٦، نظر الاتحاد البرلماني الدولي في الاتجاهات الناشئة الرئيسية (مثل وسائل التواصل الاجتماعي والأدوات الإلكترونية) وقرر أنها فرصة لتغيير شكل التقرير؛ وجعل التقرير البرلماني الرئيسي أصغر حجماً مع الاحتفاظ بالبيانات الرئيسية، مما أتاح الرصد المستمر للاتجاهات المبلغ عنها سابقاً. وأضيف استقصاء ثانٍ بقصد تغيير موضوع كل تقرير جديد. وقد أثبت استقصاء عام ٢٠١٦ لمنظمات المراقبة البرلمانية أنه إضافة مهمة وحسنة التوقيت إلى السلسلة، مما أعطى

عملهم، معتبرين أنفسهم محاورين ذوي كفاءة ومهارة في مجال النشر الرقمي. وعلى الرغم من الإقبال على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن نموذج البث الإذاعي للاتصالات لا يزال سائداً. ونُظر لأول مرة في عام ٢٠١٨ في الابتكار البرلماني. إذ كان يُنظر إلى البرلمانات تاريخياً على أنها تنفر من المخاطرة وتقاوم الممارسات الابتكارية. والضغط من أجل الانفتاح والشفافية من جانب الجمهور والالتزام السياسي يساعدان على تغيير هذه التصورات، ولكن المركزية كثيراً ما تعوق التقدم. وبعد الأحداث المساوية لعام ٢٠٢٠ والابتكار السريع الذي فُرض على العديد من البرلمانات، يبدو أن استنتاج تقرير عام ٢٠١٨ كان بعيد النظر:

تتطلب أساليب العمل الجديدة تغييرات في الثقافة والتكنولوجيا والتزاماً من جميع أجزاء البرلمان وخارجه.

وكان تقرير عام ٢٠٢٠، وهو التقرير السادس في السلسلة، مثل أشياء كثيرة في ذلك الوقت، تهيمن عليه جائحة كوفيد-١٩. ومع ذلك، فإن التأخير في نشره أعطى فريق البحث الوقت لدراسة التأثير الفوري للجائحة في البرلمانات بالتفصيل. وقدم التقرير دلائل على أن هذا الوضع، على الرغم من صعوبته، يمكن أن يكون حافزاً لظهور ممارسات رقمية جديدة وتحويلية. وبعيداً عن الجائحة، رسم التقرير صورة للبرلمانات التي تواصل نضجها، وتصبح أكثر اتصالاً رقمياً، وتعتمد اعتماداً متزايداً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم وظائفها الأساسية.

وخلص تقرير عام ٢٠٢٠ أن البرلمانات شهدت تحديات وتغيرات بسبب الصدمة المفاجئة والاضطرابات التي سببتها هذه الجائحة. وقد تجلت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث انتقلت من وظيفة «المكتب الخلفي» إلى مركز الصدارة في العمليات اليومية للبرلمانات. وقد أدت زيادة الاستخدام المبتكر للتكنولوجيات الجديدة إلى تغير في ثقافة البرلمانات وأماكن عملها بتقديم فوائد إضافية مثل تقليل الطباعة وزيادة المرونة في ترتيبات العمل. وقد سهلت التكنولوجيات الرقمية الرامية إلى مجابهة جائحة كوفيد-١٩ ترتيبات العمل عن بُعد وتنظيم الجلسات البرلمانية عن بُعد. وقد جاء الابتكار بوتيرة نادراً ما شهدتها البرلمانات.

وشجعت البرلمانات على اغتنام الفرصة لتحديث واستعراض خططها لاستمرارية الأعمال وتخطيطها الاستراتيجي في ضوء تجاربها وتجارب غيرها.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org